وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of finance and accounting

العنوان:

الخطر الجبائي وأثره على التحصيل الجبائي

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية – المسيلة –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم : المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين:

- شحلاط خليل
- سعيداني النعاس

لجنة المناقشة

• أ.د. ولهي بوعلام	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
• أ.د. سعيدي يحيى	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
• د. رزيقات بوبكر	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

إلى جميع الأساتذة الكرام

أعضاء هيئة التدريس الفضلاء، وزملاؤناالأعزاء.

نود أن نعبرعن فرحتنا وامتناننا العميق لكم جميعًا، وذلك لدعمكم وتوجيهاتكم خلال رحلتنا الدراسية ككل وإعداد رسالتنا للماستر.

لقد كانت سنوات الدراسة مليئة بالتحديات والتجارب الممتعة، ولولا دعمكم اللا محدود، لما استطعنا تجاوز كل هذه التحديات والوصول إلى هذا الإنجاز.

شكرًا لكم على مشاركة معرفتكم وخبراتكم معنا، وعلى تحفيزكم لنا لتحقيق أقصى إمكاناتنا. لقد كنتم مصدر إلهام لنا في كل يوم، وسنبذل قصارى جهدنا لتكونوا فخرًا لنا ولمسيرتنا العلمية.

نود أيضًا أن نشكر كل من ساهم بطريقة أو بأخرى في هذا الإنجاز، سواء كان ذلك من خلال الدعم المعنوي، أو النصائح القيمة.

نتطلع إلى أن نكون قادرين على رد جزء بسيط من الخير الذي قدمتموه لنا، وأن نساهم بشكل إيجابي في مجتمعنا وعالمنا.

شكر وعرفان

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على النعمة التي من بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور- سعيدي يحيى** - لما قدمه لنا من جهد و نصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث فلولا الله ثم وجوده لما أحسسنا بمتعة هذا العمل و لا وصلنا إلى ما وصلنا إليه.

فله منا كل الشكر .

إهداء

إلى والدينا الأعزاء وجميع الأحباء .

ها نحن على أبواب قطف ثمار سنوات الدراسات العليا ، وبهذا نود أن نقدم أصدق التهاني وأعمق التقدير لكم جميعًا، وذلك لدعمكم الدائم وتشجيعكم على مدار رحلتنا الأكاديمية.

لقد كانت سنوات الدراسة مليئة بالتحديات والإنجازات، ولكن بفضل حبكم ودعمكم الغير محدود، استطعنا تحقيق هذا الإنجاز المهم في حياتنا.

نشكركم من القلب على تضحياتكم وحنانكم، وعلى كل لحظة قضيناها معاً، سواء كانت سعيدة أو صعبة، والتي شكلت بالفعل أساس نجاحنا.

ونختص أكثر بكلمات الشكر والامتنان العميقة أمهاتنا الحنونات، اللواتي كنَّ ركنًا أساسيًا في حياتنا وسندًا لنا في كل المواقف.

شكرًا لكن على حبكن غير المشروط ودعمكن اللامتناهي.

ونشكر أيضًا أسرنا وأقاربنا الأعزاء، وبلدتنا الحبيبة أمجدل الطيبة، على الثقة والدعم طيلة مسيرتنا.

وإلى جميع الأصدقاء الذين شاركوا لحظاتنا ونشكركم ونمتن لدعمهم وصداقتهم.

نتمنى أن نكون دائمًا عند حسن ظنكم، وأن نستمر في جعلكم فخورين بنا.

مع كل الحب والتقدير،

SAM
SDF. SDL. SDCF

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

رقم: ..... / .....

المسيلة في: .....

إلى السيد المحترم: .....

.....

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد..

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	خليل شحلاط	209453522	shahlat
2	النعاس سعيداني	207991197	[signature]

عنوان البحث: .....
الخطر الجبائي وأثره على التحصيل الجبائي
.....

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)
[signature] الأستاذ الدكتور سعيدى يحيى	يوجهان لدى المديرية الفرعية للتحصيل المدير الفرعي للوسائل بالنيابة السعيد بوقرة	[signature]

Faculty of Economics,
Commercial and
Management Sciences

السنة الجامعية 2023/2024.

CS Scanné avec CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: خليل ..... اللقب: شجاط .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 209453522 ... والصادرة بتاريخ: 2023/08/09

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

الخطر الجبائي وأثره على التحصيل الجبائي .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/05/28

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: ..النعامن..... اللقب: .سعيداني.....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: .....207991197.....والصادرة بتاريخ: ..05/06/2022..

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

.....التحليل الجبائي وأثره على التحصيل الجبائي.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ..2024/05/28...

الإمضاء

مقدمة

مع مرور الزمن وتطور الاقتصادات، أصبحت الضرائب ليست مجرد وسيلة لتمويل الحكومات، بل أصبحت أيضًا آلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تحصيل الضرائب يواجه تحديات عدة، من بينها الخطر الجبائي، الذي يمثل تهديدًا لفعالية جمع الضرائب وتحصيلها.

يتعلق الخطر الجبائي بالمخاطر التي قد تؤثر سلبًا على تحصيل الضرائب، مثل التهرب الضريبي، والاحتيال الجبائي، وعدم الامتثال الضريبي. يعتبر هذا الخطر تحديًا متزايدًا، خاصة مع التطور التكنولوجي وتعقيدات الأنظمة الضريبية.

تأثير الخطر الجبائي على التحصيل الضريبي يمكن أن يكون مدمرًا، حيث يؤدي إلى تقليل العائدات الضريبية المتوقعة، مما يقلل من قدرة الحكومات على تمويل الخدمات العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. كما يؤثر الخطر الجبائي على العدالة الضريبية، حيث يؤدي التهرب الضريبي والاحتيال الجبائي إلى زيادة العبء الضريبي على الأفراد والشركات الصادقة.

إن فهم الخطر الجبائي وتحليل تأثيره على التحصيل الضريبي يتطلب دراسة شاملة للعوامل المؤثرة، بما في ذلك التشريعات الضريبية، والسياسات الضريبية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية. وبناءً على هذا الفهم، يمكن تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة الخطر الجبائي وتحسين جودة التحصيل الضريبي.

تهدف هذه المذكرة إلى استكشاف الخطر الجبائي وأثره على التحصيل الضريبي، وتحليل العوامل المؤثرة في هذا السياق، بالإضافة إلى اقتراح سياسات وتدابير لتقليل التأثيرات السلبية وتحسين الأداء الضريبي. وبناء على ذلك يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **"كيف يمكننا فهم وتقييم مدى تأثير الظروف والعوامل المرتبطة بالخطر الجبائي على كفاءة جمع الضرائب وتحصيلها، وما هي السياسات والتدابير الفعّالة التي يمكن اتخاذها للتعامل مع هذا التحدي وتحسين التحصيل الجبائي؟"**

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومن أجل الإلمام بأغلب جوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالخطر الجبائي وما هي أهم العوامل التي تزيد من مستواه في بيئة معينة؟
2. كيف يؤثر تفشي الاحتيال الجبائي والتهرب الضريبي على العائدات الضريبية للدولة؟
3. ما هي الآليات والتقنيات التي يمكن استخدامها للكشف عن الاحتيال الجبائي وتحسين التحصيل الجبائي؟
4. هل تلعب السياسات الضريبية دورًا في زيادة أو تقليل مستوى الخطر الجبائي؟
5. كيف يمكن تعزيز التوعية الضريبية للمواطنين والشركات للحد من التهرب الضريبي؟

الفرضيات:

1. زيادة مستوى الوعي الضريبي بين المواطنين والشركات تؤدي إلى تقليل معدلات التهرب الضريبي وبالتالي تحسين التحصيل الجبائي.
2. تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في إدارة الضرائب يمكن أن يقلل من فرص الاحتيال الجبائي ويحسن من كفاءة التحصيل الجبائي.
3. تشديد العقوبات وتطبيقها بشكل فعال على المتهربين الضريبيين يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على تقليل معدلات التهرب وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي.

منهج الدراسة:

تم الاعتمدفي هذهالدراسةعلىالمنهج "الوصفي " في الجانبالنظريحيثتمجمع المعلومات من مختلف المراجع العلمية التي تتناول جوانب هذا الموضوع.

أماالنسبةللجانبالتطبيقيفقداعتمدناعلىالمنهج "التحليلي " منخلالتوزيعاستبياناتوتحليلها بالإضافة إلى دراسة الحالة. وتمت العملية على مرحلتين

- المرحلة الأولى: جمع وتنظيم وتبويب المعطيات.
- المرحلة الثانية: تحليل وتفسير المعطيات.

مبررات إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع وهي:

- الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم الخاصة به.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع من طرف السلطات العليا للبلاد نظرا لأهميته الكبيرة، (رقمنة القطاع).
- اثراء المكتبة الوطنية بمرجع علمي يتعلق بالموضوع.

أهداف الدراسة:

دراسة الخطر الجبائي تهدف في الأساس إلى تقييم وتحليل المخاطر التي قد تواجهها السلطات الضريبية أو الأفراد أو الشركات في مجال الضرائب. وتتنوع هذه المخاطر من تهرب الضرائب إلى تقديم الإفصاح غير الدقيق، وغيرها من الممارسات غير الملتزمة بالقوانين الجبائية.

يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. فهم وتحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه الأفراد أو الشركات فيما يتعلق بالضرائب.
2. تقييم مدى تأثير هذه المخاطر على الأفراد أو الشركات وعلى نظام الضرائب بشكل عام.
3. تعزيز الامتثال الضريبي من خلال فحص المخاطر وتحسين الالتزام بالقوانين الجبائية.
4. يمكن أن تؤدي دراسة الخطر الجبائي إلى تحسين القوانين الجبائية والإجراءات لجعلها أكثر فعالية في جمع الضرائب.

أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة الخطر الجبائي ذات أهمية كبيرة لعدة أسباب تؤثر بشكل مباشر على التحصيل الجبائي وعلى نظام الضرائب بشكل عام، نذكر منها:

1. تساعد دراسة الخطر الجبائي في تحليل وتقدير المخاطر التي قد تواجه السلطات الضريبية والمكلفين، مما يمكنها من توجيه جهودها وتخصيص مواردها بشكل فعال للتصدي لهذه المخاطر وتقليلها.
2. يمكن أن تساعد دراسة الخطر الجبائي في تحسين القوانين الجبائية وإجراءات الالتزام بها، وهذا بدوره يزيد من فعالية جمع الضرائب ويسهم في تحسين التحصيل الجبائي.
3. من خلال تحليل المخاطر والتركيز على المناطق الأكثر عرضة لخطر التهرب الضريبي، يمكن لدراسة الخطر الجبائي تعزيز الالتزام الضريبي وزيادة معدلات الامتثال للقوانين الجبائية.

مبررات إختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار الموضوع وهي:

1. الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والتعرف على المفاهيم الخاصة به.
2. محاولة الإجابة على الاشكالية المطروحة .
3. إثراء المكتبة الوطنية بالبحث العلمي.

أسباب إختيار الموضوع

إناختيارنالموضوع "أثرالخطرالجبائي على التحصيل الجبائي – دراسة حالة" إدارة الضرائب بالمسيلة قسم المديرية الفرعية للمنازعات يرجعالى مجموعةمنالأسبابالشخصية والموضوعية :

- **الأسباب الشخصية:** الرغبة فيالتعرفعلى الخطر الجبائي ومصادره وأثره على التحصيل كمعرفة علمية شخصية لعلاقتها بالتمويل لدى الدولة.
- **الأسباب الموضوعية:**
  - ارتباط الموضوع بصلب التخصص المالي المحاسبي.
  - الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع نظرا لأثره على قدرة الدولة على تمويل المشاريع والنفقات العامة الأخرى (رقمنة قطاع الضرائب).

نموذج الدراسة

في دراستنا هذه يمكن تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع على النحو التالي:

المتغير المستقل	المتغير التابع
(الخـــطر الجـــــبائي) يُعد المتغير المستقل الذي يتم قياسه ودراسته، ويشمل عوامل مثل:	**(التحصيل الجبائي)** يُعد المتغير التابع الذي يتأثر بالمتغير المستقل، ويشمل عناصر مثل:
• مستوى التهرب الضريبي، • مستوى الاحتيال الجبائي، • مستوى عدم الامتثال الضريبي.	• مجموع العائدات الضريبية المجمعة، • معدل التحصيل الجبائي، • مدى تأثير الخطر الجبائي على قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة.

المصدر: من إعداد الطالبين

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** مديرية الضرائب لولاية المسيلة قسم المنازعات
- **الحدود الزمنية:** الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023

محاور الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين: الأول نظري والثاني تطبيقي.

الفصل الأول: التأصيل النظري للخطر الجبائي والتحصيل الجبائي

- **المبحث الأول:** ماهية الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي
- **المبحث الثاني:** مصادر الخطر الجبائي
- **المبحث الثالث:** تأثير الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة ، التي تشكل النصف الثاني من الإطار النظري للدراسة العلمية ، واحدة من أهم جوانب المجال. كل دراسة علمية تتطلب وجود دراسات سابقة وبدونها يكون البحث العلمي غير صحيح.

دور التدقيق الجبائي في التقليل من الخطر الجبائي في الجزئر، جامعة باتنة 1

لمالك رحماني و عيسى بولخوخ

الدراسة تسلط الضوء على أهمية التدقيق الجبائي في تحمل المؤسسات للعبء الجبائي وتقليل الخطر الجبائي. تؤكد الدراسة على دور الرقابة الجبائية في مراقبة المكلفين بالضرائب وضرورة التكيف مع التغيرات في القوانين الجبائية. كما تشير إلى أن التدقيق الجبائي يستخدم تقنيات متنوعة للكشف المبكر عن التجاوزات الجبائية وتقديم الإغفالات، مما يساعد في تقليل الخطر الجبائي. لذا، ينبغي على المؤسسات الاهتمام بتنفيذ التدقيق الجبائي كجزء من سياساتها للامتثال الجبائي وتجنب العقوبات المالية.

فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية لشريفي سمية 2014

تعالج المذكرة موضوع فعالية تسيير الخطر الجبائي في الشركات البترولية الجزائرية ،من خلال التعمق في مثل هذه الشركات التي تعتبر رئة الدولة الجزائرية لأهمية الجباية البترولية لما تحققه من مداخيل للميزانية العامة. و للحفاظ على الأداء المالي لهذه الشركات يجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الجبائي لما له من انعكاس على أدائها المالي ،لذا على الشركات البترولية الجزائرية ادخال التسيير الجبائي للتخفيض و الحد من المخاطر التي تعيق الجانب الجبائي و منه المالي ،و منه اعطاء صورة سليمة للأداء المالي لها .

الخطر الجبائي وعلاقته بالدور الاقتصادي للمؤسسة لاصالح حميداتو و سارة ميسي

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر المخاطر الضريبية على المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال توضيح المخاطر الضريبية ومصادر هذه المخاطر. وقام الباحثون بتحليل أنواع المخاطر ومصادرها وهي مخاطر المخالفات الضريبية ومخاطر الخيارات الضريبية الخاطئة أو التي تم انتهاكها. وخلص الباحثون إلى أن العبء الضريبي يؤثر على استثمارات المؤسسة ورصيدها المالي، وبالتالي دورها الاقتصادي واستمراريته.

L'audit des opérations fiscales comme mécanisme de réduction du risque fiscal -étude de cas: Balotar Tariqet- Ajila Muhammad

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الجبائي في الحد من المخاطر الجبائية وضمان تسيير جبائي سليم وذلك من خلال تقليص العبء الضريبي عن طريق الاستفادة من الخيارات المتاحة من المشرع الجبائي.

التلبس الجبائي و اثره عند الرقابة الجبائية،د.نواصرية, الزهراء،جامعة 8 ماي 1945 قالمة،2015.

تتمتع الإدارة أثناء الرقابة الجبائية بالعديد من السلطات قصد تحديد الوعاء الضريبي او التحصيل، حيث يسمح لها القانون بالإطلاع على وثائق المكلف و الإنتقال و معاينة الأماكن ..وغيرها من السلطات والتي ورغم إتساعها إلا أنها

تبقى مضبوطة بحقوق منحها القانون للمكلفين والتي تعد ضمانة له في مواجهة إمكانية تعسف الإدارة. لكن وبموجب قانون المالية 5112 ، تكلم المشرع عن وضعية التلبس الجبائي والذي يمكن اعتباره تهديدا لعملية تحصيل الديون الجبائية، الأمر الذي يضع المكلف في وضعية المخالف للقانون ويفقده الكثير من الحقوق التي كان يتمتع بها في مواجهة الإدارة . وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مفهوم التلبس الجبائي وشروطه ثم أثره على حقوق المكلف عند الرقابة الجبائية والتي ستكون موضوع هذه المداخلة. و التلبس الجبائي هو إج ا رء من إج ا رءات الرقابة الجبائية والذي يسمح للإدارة بالتدخل في إطار ما لها من حقوق) الزيارة ، المعاينة ، التحقيق، الحجز...(من أجل إيقاف جريمة جبائية هي بصدد الإرتكاب وكل ذلك عندما تجتمع لديها مؤش ا رت كافية على وجود خطر يهدد عملية تحصيل الضريبة سواء المستحقة أو حتى قبل إستحقاقها

دور المراجعة الجبائية في قياس الخطر الجبائي 2020 جامعة العربي التبسي -تبسة

عبد الرحمان عايب و يوسف يحياوي

تناولت الدراسة دور المراجعة الجبائية في قياس الخطر الجبائي في مؤس سة باتن ة، قسم البحث الى دراسة نظرية ودراسة تطبيقية، وتم استخدام المنهج الكيفي واسلوب المقابلة في جمع وتحليل ا لمعلومات وبينت النتائج ان اساليب المراجعة الجبائية المتداولة نظريا يتم فعلا ممارستها، لكن في الميدان فهي تتعرض للعديد من المشاكل والعراقي ل، واثبتت الفرضيات دور المراجعة الجبائي ة في قياس الخطر الجبائ ي كما لخصت الدراسة الى مجموعه من التوصيات اهمها: الزامية الاعتماد على المراجعة الجبائية بالمؤسسات وكذا تبسيط وتسهيل القوانين المتعلقة بالجانب الجبائي.

الفصل الأول

التأصيل النظري

للخطر الجبائي والتحصيل الجبائي

المبحث الأول: ماهية الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي

المبحث الثاني:مصادر الخطر الجبائي

المبحث الثالث: تأثير الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي

الفصل الأول

التأصيل النظري للخطر الجبائي والتحصيل الجبائي

الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي هما جزء من علم الاقتصاد الضريبي ويتعلقان بتحليل العوامل التي تؤثر على قياس وجمع الضرائب.يشير الخطر الجبائي إلى احتمالية وقوع مشكلات أو خسائر مالية نتيجة للتفاعل مع نظام الضرائب .كمايمكن أن يكون الخطر الجبائي متعلقًا بالتعامل مع الإجراءات الضريبية، مثل الالتزام بالتقديرات الضريبية، أو الاستجابة للاختبارات والتدقيقات الضريبية، أو تقديم الاعتراضات والاستئنافات ضد القرارات الضريبية. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن ينشأ الخطر الجبائي أيضًا من عدم اليقين في فهم القوانين الضريبية وتفسيرها بشكل صحيح.

أما التحصيل الجبائي فإنه يشير إلى عملية جمع الضرائب من المكلفين وتحويلها إلى السلطة الضريبية. حيثتتضمن عملية التحصيل الجبائي العديد من الأنشطة مثل تحديد المبالغ المستحقة للضريبة، وتحصيل هذه المبالغ من المكلفين، ومتابعة السداد، وتطبيق العقوبات على المخالفين. كما أننجاح التحصيل الجبائي يعتمد على كفاءة النظام الضريبي، ووضوح القوانين الضريبية، وفعالية الإجراءات الجبائية.

خصص هذا الفصل لتقديم الإطار النظري لكل من الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي حيث أن فهم هذين المفهومين يساعد في تحليل كيفية تصميم السياسات الضريبية، وتنفيذها بفعالية، وتخطيط استجابة الشركات والأفراد للالتزام بالضرائب وتقليل الخطر الجبائي. وتم تقسيم هذا الفصل إلأى ثلاث مباحث وهي:

- **المبحث الأول:** ماهية الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي
- **المبحث الثاني:** مصادر الخطر الجبائي
- **المبحث الثالث:** أثار الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي

المبحث الأول
ماهية الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي

يعد فهم العلاقة بين الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي أمرًا حيويًا لتحسين أداء النظام الضريبي وضمان جمع الإيرادات الضريبية بشكل فعال. خصص هذا المبحث للتعرف على كل من الخطر الجبائي و التحصيل الجبائي.

المطلب الأول: الخطر الجبائي

يعتبر فهم وإدارة الخطر الجبائي أمرًا حيويًا للسلطات الضريبية والمكلفين، حيث يساعد في تحديد المخاطر المحتملة وتطبيق استراتيجيات للتعامل معها بشكل فعال.

1. تعريف الخطر الجبائي:

تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) المخاطر الجبائية بأنها "المخاطر المرتبطة بعدم امتثال دافعي الضرائب للالتزامات التالية: التسجيل في النظام، وإنتاج الإقرارات والمعلومات في الوقت المناسب، وتوفير معلومات كاملة ودقيقة (بما في ذلك الصيانة الصحيحة للسجلات المحاسبية) و سداد الضريبة المستحقة في الوقت المناسب"[1].

أما شركة التدقيق Ernest & Young فقد عرفت الخطر الجبائي كالتالي: "أي حدث أو إجراء أو تقاعس في الإستراتيجية الضريبية والعمليات وإعداد التقارير المالية والامتثال يؤثر سلبًا على الوضع الضريبي أو التجاري للشركة أو يؤدي إلى مستوى غير متوقع من العقوبات أو التعديلات أو الضرائب الإضافية أو الإضرار بالسمعة أو خسائر الفرص أو التعرض للبيانات المالية"[2].

كما عرفت جمعية التخطيط الضريبي والمالي (Association de Planification Fiscale et Financière (APFF)) المخاطر الضريبية بأنها المخاطر المتمثلة في عدم قيام الشركات بدفع حصتها العادلة من الضرائب والتي تعتبر سلوكًا عدوانيًا[3].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن الخطر الجبائي يتمثل في عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية و نقص الفعالية الجبائية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن من الاستفادة من الامتيازات الجبائية، فهو نتيجة لتعقد وعدم استقرار التشريع الجبائي المطبق مما يؤدي الى عدم الانسجام و الشفافية اتجاه هذا التشريع.

2. أشكال الخطر الجبائي:

يمكن أن يظهر الخطر الجبائي في أشكال متعددة، نلخصها فيما يلي:

أ. **التهرب الضريبي**: يشمل هذا الشكل من الخطر الجبائي عدم تقديم المعلومات الضريبية بشكل صحيح أو عدم الالتزام بالتشريعات الضريبية، مما يؤدي إلى تقليل الضرائب المستحقة.
ب. **التفاف على الضرائب**: يتمثل هذا الشكل من الخطر الجبائي في استخدام تقنيات أو هياكل ضريبية معقدة لتجنب دفع الضرائب بشكل قانوني، مثل تحويل الأرباح إلى دول ذات ضرائب منخفضة.
ج. **الإفصاح غير الصحيح**: يتعلق هذا الشكل من الخطر الجبائي بتقديم معلومات غير دقيقة أو ناقصة في الإقرارات الضريبية، مما يؤدي إلى تقديم تقديرات ضريبية غير صحيحة.
د. **التأخير في الدفع**: يحدث هذا الشكل من الخطر الجبائي عندما يتأخر المكلفون في دفع الضرائب بالمواعيد النظامية، مما يؤدي إلى تراكم الديون الضريبية وتقليل التحصيل الجبائي.
ه. **استغلال الثغرات القانونية**: يمكن للأفراد والشركات استغلال ثغرات في القوانين الضريبية لتحقيق مكاسب ضريبية غير مشروعة، مما يزيد من خطر عدم الامتثال الضريبي.

---

[1] Les Risques Fiscaux, https://fr.scribd.com/presentation/487778637/Risque-Fiscaux
[2] Ernst & Young. (2004). Tax Risk Management : The evolving role of tax Directors, 21351 pages
[3] Revue de planificationfiscale et financière. Vol. 34, n1-2014.Montréal.http://collections.banq.qc.ca/ark:/52327/bs2332640

و. **التجارة غير المشروعة**: يشمل هذا الشكل من الخطر الجبائي التهرب من دفع الضرائب عند ممارسة الأنشطة التجارية غير المشروعة، مثل التجارة بالمخدرات أو السلاح.

الخطر الجبائي هو المخاطر التي تواجه السلطات الضريبية والمكلفين نتيجة للتهرب الضريبي والتفاف على الضرائب والاحتمالات القانونية والتشريعات الضريبية المعقدة. يتضمن الخطر الجبائي أيضًا الفرص التي يمكن للأفراد والشركات استغلالها لتجنب دفع الضرائب بشكل شرعي أو للحصول على فوائد ضريبية غير مشروعة.

يمكن أن يظهر الخطر الجبائي في صور مختلفة، بما في ذلك تقديم معلومات غير دقيقة في الإقرارات الضريبية، وتقديم إقرارات ضريبية مخفضة أو مبالغ مطلوبة للدفع، واستخدام هياكل تشغيلية معقدة أو متعددة الجنسيات لتجنب الضرائب، وغيرها من السلوكيات التي تزيد من خطر عدم الامتثال الضريبي.

بصورة عامة يمكن القول أن الخطر الجبائي يشير إلى الاحتمالية أو الفرصة لحدوث خروقات أو مخالفات في الالتزام بالتشريعات واللوائح الضريبية. يمكن أن يتضمن الخطر الجبائي أنشطة مثل التهرب الضريبي، والتفاف على الضرائب، واستغلال الثغرات في النظام الضريبي، وتقديم معلومات غير دقيقة في الإقرارات الضريبية.

المطلب الثاني: التحصيل الجبائي

1. تعريف التحصيل الجبائي

التحصيل الجبائي هو مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها انتقال الضريبة من أصول دافعي الضرائب إلى خزائن الخزينة العامة[4].

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا قانونيا لتحصيل الضرائب في مختلف القوانين الجبائية، خاصة في مجلة الإجراءات الضريبية، واكتفى بتحديد آليات تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق ومواعيد استحقاقها[5].

يشير تحصيل الجبائي إلى جميع العمليات التي تهدف إلى الحصول على دفع الضرائب من قبل المكلفين بالضريبة إلى الخزينة العامة.وتتميز عملية التحصيل الجبائي بطبيعتها الفنية والإجرائية، وبطابعها القسري والتلقائي، وارتباطها المباشر بالخزينة العامة. كما يعتبر التحصيل مؤشرا لقياس مدى فعالية النظام الضريبي.

مما سبق يمكن القول أن التحصيل الجبائي، يشير إلى عملية جمع الضرائب والإيرادات الضريبية من الأفراد والشركات والكيانات الأخرى من أجل تمويل النفقات الحكومية وتقديم الخدمات العامة. ويشمل التحصيل الجبائي عمليات مثل تقدير الضرائب، وإرسال الإشعارات الضريبية، وتحصيل المدفوعات، ومراقبة الامتثال الضريبي، ومعالجة المخالفات الضريبية.

2. الهيئة المسؤولة عن تحصيل الضرائب في الجزائر

في الجزائر تسمى الهيئة المسؤولة عن جباية الضرائب "قباضة الضرائب"، « Recette des Impôts »، وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 06-327، الصادر سنة 2006[6]. وهي عبارة عن مصلحة ضمن الهياكل الأساسية التي تم إحداثها في إطار تحديث المديرية العامة للضرائب وهي:

- مديرية كبريات المؤسسات « La Direction des Grandes Entreprises (DGI) »
- مركز الضرائب « Centre des Impôts (CDI) »
- المركز الجواري للضرائب « Le Centre de Proximité des Impôts (CPI) »

تتم إدارة الإيرادات الضريبية من قبل وكيل لمصلحة الضرائب يسمى "قابض الضرائب" « Receveur des Impôts »، يتم اختياره من بين المرشحين على أساس معايير موضوعية والكفاءة والخبرة والنزاهة، فضلا عن

[4] Beltrame Pierre, La Fiscalité en France, Collection les Fondamentaux, Hachette Supérieure, 2014, France.

[5] Kharroubi Henni, Le Recouvrement de L'Impôt en Algérie : Obstacles et Solutions, Les Cahiers du MECAS, V°17/N°2/Juin 2021 , Université de Tlemcen, Algérie

[6] المرسوم التنفيذي 06-327، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 59 بتاريخ 24 سبتمبر 2006، الصفحة رقم 10.

متطلبات الشكل والرتبة والأقدمية وذلك تبعا للتعليمة رقم 556 لسنة 2013 المتعلقة بإجراءات التعيين في المناصب العليا،المديرية العامة للضرائب، وتتضمن ثلاث (03) مصالح:

- مصلحة الصندوق Service Caisse
- مصلحة المحاسبة Service Comptabilité
- مصلحة المتابعات Service des Poursuites

المطلب الثالث: العلاقة بين الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي

بشكل عام، فإن الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي يتأثران بشكل مباشر ببعضهما البعض، وتحسين إحداهما يمكن أن يسهم في تحسين الآخر، مما يؤدي إلى نظام ضريبي أكثر فعالية وعدالة.

1. الخطر الجبائي ومستوى الإمتثال الضريبي:

عندما يكون هناك خطر جبائي عالٍ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل مستوى الامتثال الضريبي، حيث يقلل الأفراد والشركات من الالتزام بالتشريعات الضريبية أو يلجأون إلى التهرب الضريبي كوسيلة لتقليل الضرائب المستحقة. وبالتالي، فإن مستوى الخطر الجبائي يؤثر بشكل كبير على مستوى الامتثال الضريبي، والذي يشير إلى مدى التزام الأفراد والشركات بالقوانين الضريبية وسداد الضرائب المستحقة

.

هناك عدة عوامل تؤثر على مستوى الإمتثال الضريبي، من بينها:

أ. **العوامل الاقتصادية:**يمكن أن تؤثر معدلات الضرائب على قرارات الأفراد والشركات بشأن الامتثال الضريبي، حيث يمكن أن تؤدي معدلات الضرائب المرتفعة إلى زيادة في التهرب الضريبي.كما أن الظروف الاقتصادية المتراجعة قد تزيد من الإغراء للأفراد والشركات لتجنب سداد الضرائب.

ب. **العوامل الاجتماعية والسلوكية:**عندما يثق الأفراد والشركات في النظام الضريبي ويعتبرونه عادلاً وشفافًا، فمن المرجح أن يزيد مستوى الامتثال الضريبي. كما أن قرارات الامتثال الضريبي تعتمد أيضًا على الثقافة الضريبية للمجتمع، وكيفية تقدير الأفراد والشركات للالتزام بالضرائب كجزء من المسؤولية المجتمعية.

ج. **العوامل القانونية والتنظيمية:**عندما تكون هناك إجراءات رادعة لمكافحة التهرب الضريبي وتطبيق العقوبات على المخالفين، يمكن أن يزيد ذلك من مستوى الامتثال الضريبي. كما يمكن أن تؤثر التشريعات الضريبية على قرارات الأفراد والشركات بشأن الامتثال، حيث يمكن أن تكون التشريعات البسيطة والواضحة أكثر قابلية للامتثال.

2. الخطر الجبائي و ثقة المكلفين في النظام الضريبي :

تعتبر الثقة في النظام الضريبي عاملاً مهماً يؤثر بشكل كبير على مستوى الخطر الجبائي ومدى الامتثال الضريبي. وبالتالي فإن وجود خطر جبائي عالٍ يمكن أن يؤثر على ثقة المكلفين في النظام الضريبي. إذا كانت هناك شكوك حول فعالية الرقابة الضريبية وقدرة السلطات الضريبية على التعامل مع المخاطر الجبائية، فقد يتردد المكلفون في الامتثال بشكل صحيح.

وبالتالي، عندما تكون هناك ثقة عالية في النظام الضريبي، فمن المرجح أن يكون مستوى الامتثال الضريبي أعلى. حيث يشعر المكلفون بالاطمئنان بأن دفع الضرائب يعتبر جزءًا من واجبهم المجتمعي والقانوني.كما أن الشفافية والعدالة تسهمان في عمليات الضرائب ووضوح القوانين الضريبية في بناء الثقة. عندما يفهم المكلفون كيفية تطبيق الضرائب واستخدام الأموال الضريبية، يزدادون عرضة للامتثال. كذلك يؤدي التواصل الفعال والتثقيف دورًا هامًا في بناء الثقة في النظام الضريبي. حيث يجب على السلطات الضريبية توفير معلومات واضحة حول القوانين والإجراءات الضريبية للمكلفين.بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يساهم التعاون بين السلطات الضريبية والمكلفين في بناء الثقة. حيث عندما يشارك المكلفون في عمليات تطوير السياسات الضريبية وتقديم الملاحظات، يمكن أن يشعروا بأن صوتهم مسموع وأن النظام الضريبي يعتبرهم شركاء.

وبالمقابل يجب أن تكون هناك عقوبات فعالة للتهرب الضريبي ومخالفات الضرائب. حيث يشعر المكلفون بالثقة عندما يرون أن السلطات الضريبية تطبق العقوبات بشكل عادل ومتساوٍ على الجميع.

في الأخير، يمكن القول أنه من المهم أن تتبنى السلطات الضريبية الإجراءات اللازمة لبناء الثقة في النظام الضريبي، حيث أن الثقة هي عنصر أساسي في تحقيق مستوى عالٍ من الامتثال الضريبي وتقليل مستوى الخطر الجبائي.

3. جهود مواجهة الخطر الجبائي وأثرها على التحصيل الجبائي:

تؤدي جهود مواجهة الخطر الجبائي دورًا حاسمًا في تحسين التحصيل الجبائي وضمان تنفيذ السياسات الضريبية بشكل فعال. هذه الجهود تأخذ عدة أشكال من أهمها:

أ. **تقليل التهرب الضريبي:** عندما تتمكن السلطات الضريبية من مواجهة التهرب الضريبي بنجاح، يزداد التحصيل الجبائي. بتطبيق إجراءات رادعة وفعالة ضد المتهربين، يتم تقليل الفجوة بين الضرائب المستحقة والمدفوعة.

ب. **تحسين الإجراءات والتدقيق الضريبي:**تعزيز التدقيق الضريبي وتحسين الإجراءات المتعلقة بالتحقيق يساهم في كشف المخالفات الضريبية وتطبيق العقوبات على المتهربين، مما يساهم في زيادة التحصيل الجبائي.

ج. **تطوير التشريعات الضريبية:** إجراء التحسينات في التشريعات الضريبية لتحسين العدالة والفعالية يمكن أن يزيد من ثقة المكلفين ويشجعهم على الامتثال، مما يؤدي إلى زيادة التحصيل الجبائي.

وبما أن التحصيل الجبائي يعتمد بشكل كبير على مستوى الامتثال الضريبي، فإن تحسين الجهود المبذولة لمواجهة الخطر الجبائي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التحصيل الجبائي. من خلال تحسين الرقابة وتقديم التشريعات الضريبية الفعالة، يمكن تشجيع المكلفين على الالتزام بالضرائب بشكل أكبر.

في السياق الضريبي، يكون الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي مرتبطين بشكل وثيق. فعندما يزداد الخطر الجبائي، يمكن أن يتأثر التحصيل الجبائي سلبًا بسبب تقليل الامتثال الضريبي وزيادة حالات التهرب الضريبي. على العكس من ذلك، عندما يتم تقليل الخطر الجبائي من خلال تحسين الإدارة الضريبية وتشديد الرقابة، يمكن أن يزيد ذلك من التحصيل الجبائي عبر زيادة الامتثال الضريبي وتقليل حالات التهرب.

المبحث الثاني

مصادر الخطر الجبائي

تمهيد

في عالم الضرائب، يتعدد مصادر الخطر الجبائي وتتنوع بشكل ملحوظ، مما يجعل تحديد هذه المصادر وفهمها أمرًا ضروريًا للأفراد والشركات على حد سواء. بدءًا من التشريعات الضريبية المعقدة التي تتغير باستمرار، وصولاً إلى عدم الامتثال الضريبي والإدارة الضريبية الضعيفة، كل هذه العوامل تسهم في زيادة الخطر الجبائي وتعقيده. فالتعامل مع الضرائب يتطلب فهمًا دقيقًا للتشريعات والقوانين الضريبية المحلية والدولية، وكذلك القدرة على تحليل البيانات المالية بدقة لتجنب المخاطر الضريبية والعواقب السلبية المحتملة.

وتعقيد التشريعات الضريبية يمثل أحد أبرز مصادر الخطر الجبائي، حيث تتطلب فهمًا عميقًا ومستمرًا للقوانين واللوائح الضريبية التي تتغير بشكل متسارع، مما يجعل من الصعب على الأفراد والشركات الامتثال بشكل صحيح والتصدي للتحديات الضريبية بفعالية. علاوة على ذلك، فإن عدم الامتثال الضريبي يمثل خطرًا كبيرًا، حيث قد تتعرض المؤسسات لعقوبات قانونية وغرامات مالية تهدد استقرارها ونجاحها.

ولا يقتصر الخطر الجبائي على التشريعات الضريبية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى جودة الإدارة الضريبية داخل المؤسسات. فعدم وجود أنظمة إدارية فعالة للضرائب قد يفتح الباب أمام التهرب الضريبي والتلاعب بالبيانات المالية، مما يعرض الشركات لمخاطر قانونية ومالية خطيرة.

وبشكل عام، فإن فهم مصادر الخطر الجبائي وتحليلها بشكل دقيق يساهم في تحسين إدارة الضرائب وتقليل المخاطر الضريبية، مما يحقق الامتثال الضريبي السليم ويعزز الثقة في النظام الضريبي ككل.

المطلب الأول :مصادر متعلقة بالمؤسسات والأشخاص دافعي للضريبة

عدم وجود مراقبة مستمرة للشؤون الضريبية بالمؤسسة بسبب تكليف موظفي المحاسبة بهذه المهمة دون التدريب الكافي.

إن عدم وجود مراقبة مستمرة للشؤون الضريبية بسبب تكليف موظفي المحاسبة بالقيام بهذه المهمة دون التدريب الكافي يشكل مصدرًا للخطر الجبائي على المؤسسة. إليك بعض النقاط التي توضح هذا المخاطر:

عدم الامتثال للقوانين الضريبية: عندما يقوم موظفو المحاسبة بمراجعة وتقديم الإقرارات الضريبية دون التدريب الكافي، فإن هناك فرصة لتفويت التفاصيل الضريبية المهمة أو تفسيرها بشكل غير صحيح، مما يؤدي إلى عدم الامتثال للقوانين الضريبية.[1]

1. روابة،محمد،.البشري،عبدالكرمي،(2015)،التوجهاتالحديثةلإدارةالمخاطرفيالإدارةالضريبية،مجلةالحقوقوالعلومالإنسانية-دراساتاقتصادية،المجلدالاول،العدد،03جامعةالجلفة،الجلفة،الجزائر،ص193.

زيادة مخاطر الخطأ: في حالة عدم وجود المراقبة المستمرة، يمكن أن يؤدي قلة الخبرة في الشؤون الضريبية إلى ارتكاب أخطاء في إعداد الإقرارات الضريبية، مما يعرض المؤسسة لمخاطر قانونية ومالية.
فقدان الفرص التخفيضية: عندما لا يكون هناك فهم صحيح للتشريعات الضريبية، قد يفوت الموظفون فرصًا للاستفادة من التخفيضات الضريبية المتاحة، مما يؤدي إلى دفع مزيد من الضرائب أعلى من المفترض.
العقوبات والغرامات: في حالة اكتشاف عدم الامتثال للقوانين الضريبية، قد تفرض السلطات الضريبية على المؤسسة عقوبات وغرامات مالية، مما يؤثر سلبًا على السيولة المالية والسمعة التجارية.
الضغط الإضافي على الموظفين: يمكن أن يتسبب عدم التدريب الكافي وضغط العمل الناتج عن تكليف الموظفين بمهام الشؤون الضريبية في زيادة مستويات التوتر والإجهاد في الفريق المحاسبي.
ولتقليل هذه المخاطر، يجب على المؤسسة الاستثمار في توفير التدريب اللازم لموظفي المحاسبة في مجال الشؤون الضريبية والاعتماد على مراجعة منتظمة واستشارة خبراء ضرائب مؤهلين. كما يمكن النظر في توظيف محترفين متخصصين في الضرائب للعمل بدوام كامل أو جزئي للتأكد من الامتثال الكامل للتشريعات الضريبية وتقديم النصائح المهنية اللازمة.

عدم إعطاء الأولوية الكافية لتحصيل الضرائب ضمن أهداف المؤسسة.

يشكل عدم إعطاء الأولوية الكافية لتحصيل الضرائب ضمن أهداف المؤسسة مصدرًا للخطر الجبائي على المؤسسة، وذلك لعدة أسباب منها:

عدم تخصيص الموارد الكافية: إذا لم تخصص المؤسسة موارد كافية للتحصيل الضريبي، فقد ينقص المعنيون بجمع الضرائب الإمكانيات والوسائل اللازمة لتنفيذ مهامهم بفعالية، مما يؤدي إلى فقدان الفرص لتحصيل الضرائب المستحقة.
فقدان الفرص للتخفيضات الضريبية: عندما لا تعطى الأولوية لتحصيل الضرائب، قد تُضيع المؤسسة فرصًا للاستفادة من التخفيضات الضريبية المتاحة، مما يزيد من مبلغ الضرائب المستحقة.
زيادة المخاطر القانونية والمالية: عدم الاهتمام بتحصيل الضرائب بشكل كافي قد يؤدي إلى اكتشاف السلطات الضريبية للتقصير، مما يعرض المؤسسة للعقوبات والغرامات المالية والمساءلة القانونية.
تدهور العلاقات مع السلطات الضريبية: قد يؤدي التقصير في تحصيل الضرائب إلى تدهور العلاقات بين المؤسسة والسلطات الضريبية، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على سمعة المؤسسة وقدرتها على التفاوض في المستقبل.
فقدان الثقة العامة: إذا كانت المؤسسة لا تعطي الأولوية للالتزام بالقوانين الضريبية، فقد تفقد الثقة في السوق المالية والمجتمع بشكل عام، مما يؤثر على سمعتها ونجاحها المستقبلي.
وللتغلب على هذه المخاطر، يجب على المؤسسة تخصيص الموارد الكافية وتوجيه الاهتمام الكبير لتحصيل الضرائب، والامتثال للتشريعات الضريبية يجب أن يتم تضمين أهداف تحصيل الضرائب كجزء من استراتيجية الأعمال العامة للمؤسسة، ويجب على القيادة العليا تعزيز هذا الالتزام وتوفير الدعم اللازم للفرق المسؤولة عن تحصيل الضرائب.

تأخير سداد الضرائب لأغراض التمويل الداخلي والتحايل على التحديات المالية.

إن تأخير سداد الضرائب لأغراض التمويل الداخلي والتحايل على التحديات المالية يشكل مصدرًا للخطر الجبائي على المؤسسة، يمكن أن ينجم عنه العديد من المشكلات والآثار السلبية، منها:

عقوبات وغرامات: قد تفرض السلطات الضريبية عقوبات وغرامات مالية على المؤسسة إذا تم تأخير سداد الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الالتزامات المالية وتقليل السيولة النقدية.
زيادة الضغط الضريبي: يمكن أن يتسبب تأخير سداد الضرائب في زيادة الضغط الضريبي على المؤسسة، حيث يتم تجميع المبالغ المستحقة معًا، مما يزيد من الضرائب المستحقة ويزيد من العبء المالي.
فقدان الثقة والسمعة: قد يؤدي تأخير سداد الضرائب إلى فقدان الثقة من قبل الجهات الحكومية والمستثمرين والعملاء، مما يؤثر على سمعة المؤسسة ويقلل من فرص التعامل والنجاح في المستقبل.
زيادة التكاليف المالية: قد يتسبب تأخير سداد الضرائب في دفع مبالغ إضافية بسبب الغرامات والفوائد المترتبة على التأخير، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف المالية الإجمالية للمؤسسة.
مخاطر قانونية: يمكن أن يتعرض المسؤولون عن اتخاذ قرار تأخير سداد الضرائب للمساءلة القانونية في حالة اكتشاف التحايل على التحديات المالية بطرق غير قانونية.
ولتجنب هذه المخاطر، يجب على المؤسسة الالتزام بسداد الضرائب في الوقت المحدد وفقًا للتشريعات الضريبية، وتطوير استراتيجيات التمويل الداخلي بشكل يضمن توافر السيولة النقدية الكافية لتلبية الالتزامات الضريبية والمالية دون التعرض للمخاطر الجبائية والقانونية.

المطلب الثاني : مصادر متعلقة بالمشرعين والمؤسسة المحصلة للضريبة الجبائية

التعديلات المستمرة على قوانين الضرائب التي يصعب على المؤسسات تتبعها والتكيف معها.

يمكن للتعديلات المستمرة على قوانين الضرائب أن تشكل مصدرًا للخطر الجبائي على المؤسسات، وذلك لعدة أسباب:

الارتباك والارباك: عندما تكون هناك تعديلات مستمرة على قوانين الضرائب، يمكن أن يصعب على المؤسسات تتبع التغييرات وفهم القواعد الجديدة، مما قد يؤدي إلى الارتباك والارتباك في عمليات الالتزام الضريبي.
صعوبة التكيف: قد لا تتمكن المؤسسات من تكييف عملياتها وأنظمتها الضريبية بسرعة مع التعديلات الجديدة، مما يعرضها لمخاطر الارتكاب بأخطاء ضريبية أو عدم الامتثال للقوانين الضريبية.
زيادة التكاليف الإدارية: تتطلب التعديلات المستمرة على قوانين الضرائب من المؤسسات القيام بمزيد من البحث والتحليل والاستشارة القانونية، مما يزيد من التكاليف الإدارية والوقت المطلوب للامتثال للتشريعات الضريبية.
احتمالية الخطأ الضريبي: قد يؤدي عدم القدرة على متابعة التعديلات الضريبية إلى احتمالية الخطأ الضريبي، مما يعرض المؤسسة لعقوبات وغرامات ضريبية.

تأثير الاضطراب على التخطيط الضريبي: التعديلات المستمرة على قوانين الضرائب قد تؤثر على استراتيجيات التخطيط الضريبي للمؤسسات، مما يجعل من الصعب تحديد الخطوات اللاحقة بشكل فعال.
وللتغلب على هذه المخاطر، يجب على المؤسسات الاستثمار في أنظمة إدارة الضرائب القوية والموظفين المدربين بشكل جيد على آخر التعديلات الضريبية. كما ينبغي عليها الاستعانة بالمستشارين الضريبيين المؤهلين للحصول على النصائح اللازمة والتأكد من الامتثال للتشريعات الضريبية بشكل صحيح.

الأعباء الضريبيةوفرض ضرائب متعددة المنظمات

إن الأعباء الضريبية المرتفعة وفرض ضرائب متعددة يمكن أن يشكلان مصدرًا للخطر الجبائي على المؤسسات للعديد من الأسباب، بما في ذلك:

تأثير على التنافسية: قد يؤثر فرض ضرائب متعددة وأعباء ضريبية مرتفعة على قدرة المؤسسات على التنافس بشكل فعال في السوق، خاصة مقارنة بالمؤسسات التي تتمتع بأعباء ضريبية أقل.
زيادة التكاليف التشغيلية: يمكن أن تزيد الضرائب المرتفعة والمتعددة من التكاليف التشغيلية للمؤسسة، مما يقلل من الأرباح الصافية ويؤثر على القدرة على النمو والاستثمار.
ارتفاع التكاليف الإدارية: تتطلب الأعباء الضريبية المرتفعة والضرائب المتعددة من المؤسسات القيام بمزيد من الإجراءات الإدارية والتقارير الضريبية، مما يزيد من التكاليف الإدارية والمالية.
زيادة مخاطر الامتثال: مع زيادة تعقيدات الضرائب وتعدد الضرائب، تزداد مخاطر عدم الامتثال للتشريعات الضريبية، مما يعرض المؤسسة لعقوبات قانونية وغرامات مالية.
تشتت الاستراتيجيات الضريبية: قد تجد المؤسسات صعوبة في تطبيق استراتيجيات ضريبية فعالة ومناسبة بسبب تعقيدات الضرائب المتعددة والأعباء الضريبية المرتفعة.[1]

ولتقليل الخطر الجبائي المترتب على هذه الأعباء الضريبية، يمكن للمؤسسات اتخاذ عدة إجراءات من بينها: التحلي بالشفافية والامتثال الضريبي، البحث عن فرص للتخفيضات الضريبية المتاحة، العمل بشكل وثيق مع المستشارين الضريبيين لتطوير استراتيجيات ضريبية فعالة، والمشاركة بنشاط في العملية التشريعية لتحسين بيئة الضرائب.

التناقضات في تفسيرات وتطبيقات اللوائح الضريبية بين مختلف الإدارات الضريبية، مما يؤدي إلى عدم اليقين والتردد في تطبيق الضوابط الضريبية.

تعتبر التناقضات في تفسيرات وتطبيقات اللوائح الضريبية مصدرًا للخطر الجبائي على المؤسسات والأفراد، وذلك لعدة أسباب:

عدم الوضوح: قد تؤدي التناقضات في تفسيرات اللوائح الضريبية إلى عدم الوضوح بشأن متطلبات الامتثال الضريبي، مما يزيد من الارتباك والارتباك بين المؤسسات والأفراد.
صعوبة الامتثال: عندما يكون هناك تناقضات في تطبيقات اللوائح الضريبية، يصعب على المؤسسات والأفراد تحديد الخطوات اللازمة للامتثال بشكل صحيح، مما يزيد من مخاطر عدم الامتثال الضريبي.

1داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان 2005--2006 ص17

زيادة مخاطر الخطأ الضريبي: قد تؤدي التناقضات في التفسيرات الضريبية إلى زيادة مخاطر الخطأ الضريبي، حيث يمكن أن يتسبب الفهم الخاطئ للقوانين واللوائح في ارتكاب أخطاء ضريبية.
ارتفاع التكاليف: يمكن أن تؤدي التناقضات في التفسيرات والتطبيقات الضريبية إلى زيادة التكاليف الإدارية والقانونية للمؤسسات والأفراد، حيث يحتاجون إلى استشارة متكررة مع المحاميين والمحاسبين الضريبيين.
انخفاض الثقة: يمكن أن تؤدي التناقضات في تفسيرات اللوائح الضريبية إلى انخفاض الثقة بين الجمهور والسلطات الضريبية، مما يؤثر سلبًا على النظام الضريبي بشكل عام.

للتغلب على هذه المشكلة، يجب على السلطات الضريبية توضيح التفسيرات والتطبيقات الضريبية بشكل واضح وشفاف، وتقديم التوجيه والتوجيه اللازم للمؤسسات والأفراد لفهم القوانين الضريبية بشكل صحيح. كما ينبغي على المؤسسات والأفراد الاستشارة بانتظام مع المحترفين الضريبيين المؤهلين لضمان الامتثال الضريبي السليم وتجنب المخاطر الضريبية.

وتساهم هذه العوامل مجتمعة في زيادة مخاطر الالتزامات الضريبية، مما قد يؤدي إلى تداعيات مالية وقانونية شديدة على المؤسسات.

علاوة على ذلك، فإن عدم المعرفة بالقوانين الضريبية يؤدي إلى عدم فهم الأفراد أو المؤسسات للقوانين والأنظمة المتعلقة بالضرائب وتحصيل الإيرادات، والتي تملي عليهم الضرائب والرسوم التي يجب عليهم تحويلها إلى السلطات الضريبية.

غموض القوانين واللوائح الضريبية.

يؤدي عدم المعرفة بالقوانين الضريبية إلى عدم فهم الأفراد أو المؤسسات للقوانين والأنظمة المتعلقة بالضرائب، مما يزيد من خطر الجباية. وهذه بعض الآثار السلبية لهذا النقص في المعرفة:

عدم الامتثال: قد يؤدي عدم فهم القوانين الضريبية إلى عدم الامتثال الصحيح للتشريعات الضريبية، مما يعرض الأفراد والمؤسسات للعقوبات والغرامات الضريبية.
الخطأ الضريبي: قد يتسبب الجهل بالقوانين الضريبية في ارتكاب الأخطاء الضريبية، مما يؤدي إلى زيادة المبالغ المستحقة للضرائب أو التعرض لعقوبات قانونية.
فقدان الفرص: قد يفتقر الأفراد والمؤسسات إلى الفرص للاستفادة من التخفيضات الضريبية المتاحة أو البرامج الضريبية المناسبة بسبب عدم فهمهم للقوانين الضريبية.
ارتفاع التكاليف الضريبية: يمكن أن يزيد الجهل بالقوانين الضريبية من التكاليف الإدارية والقانونية للأفراد والمؤسسات، حيث يحتاجون إلى استشارة متكررة مع المحترفين الضريبيين.
فقدان الثقة العامة: قد يؤدي الجهل بالقوانين الضريبية إلى فقدان الثقة في النظام الضريبي والسلطات الضريبية، مما يزيد من التوتر بين الحكومة والمجتمع ويقلل من الامتثال الضريبي بشكل عام.[1]

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص92/90.

ولتجنب هذه المشكلات، يجب على الأفراد والمؤسسات الاستثمار في تعلم القوانين الضريبية وتوجيه الجهود لفهمها بشكل صحيح. يمكن الاستفادة من الخدمات الضريبية المقدمة من المحترفين الضريبيين، والمشاركة في برامج التدريب وورش العمل لتعزيز المعرفة بالضرائب وتحسين الامتثال الضريبي.

ويمكن أن نضيف في الأخير غياب الحوار والتفاهم المتبادل بين السلطات والمؤسسات الضريبية الذي يؤدي إلى زيادة الخطر الجبائي وتعقيد العلاقات بين الطرفين وآثار سلبية محتملة كارتفاع مستوى الصراع بينهما، مما يزيد من التوتر والاحتقان ويزيد من مخاطر النزاعات القانونية و نقص الثقة ، مما قد يؤثر على العلاقات المستقبلية ويصعب التعاون والتفاهم بين الجانبين فتقع مخاطر الامتثال و يصعب على المؤسسات فهم القواعد واللوائح الضريبية بشكل صحيح، كما يمكن أن يزيد غياب الحوار من درجة الغموض وعدم اليقين بشأن القوانين الضريبية والمتطلبات الضريبية المحددة، مما يصعب على المؤسسات اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل صحيح و زيادة التكاليف والضغط.[1]

وكي نخفف من هذا الخطر، يجب على السلطات الضريبية والمؤسسات العمل بروح التعاون والشراكة، وتشجيع الحوار المستمر وتبادل المعلومات بشكل فعّال. ينبغي أيضًا تنظيم النقاشات وورش العمل المشتركة لتبسيط القوانين الضريبية وزيادة فهمها بين الطرفين، وهذا من شأنه تعزيز الثقة وتحسين الامتثال الضريبي وتقليل الخطر الجبائي.

خلاصة المبحث

وفي ختام هذا المبحث تتجلى أهمية الاحاطة بكل مصادر الخطر الجبائي في ضمان الامتثال الضريبي السليم وتقليل المخاطر المالية والقانونية التي قد تواجه الأفراد والشركات. فالخطر الجبائي ليس مجرد تحدي فني يتعلق بالتقدير الضريبي، بل هو تجسيد لمجموعة من المخاطر المحتملة تنطلق من مصادر متعددة، والتي يجب تحليلها وتقييمها بدقة.

أولاً وقبل كل شيء، يتطلب الاحاطة بمصادر الخطر الجبائي فهمًا شاملاً للتشريعات والقوانين الضريبية المعمول بها في البلدان المختلفة.[7] فكل دولة تتبع نظامًا ضريبيًا مختلفًا، ولها قوانين ولوائح خاصة بها، ومن ثم يجب على الأفراد والشركات أن يكونوا على دراية بتلك القوانين والالتزام بها.

كما ينبغي النظر إلى العوامل الداخلية في المؤسسات، مثل الإدارة المالية والضريبية. فالاحاطة بكيفية إدارة الشركة لشؤونها المالية والضريبية يمكن أن تكشف عن ضعف في الرقابة الداخلية أو سوء التنظيم، مما يزيد من احتمالية وقوع أخطاء ضريبية.

و يتوجب على الأفراد والشركات النظر إلى العوامل الخارجية التي قد تؤثر على وضعها الضريبي، مثل التغيرات في السياسات الضريبية أو التشريعات الضريبية المتغيرة. فتغيرات مفاجئة في القوانين الضريبية قد تؤدي إلى تغييرات في التقدير الضريبي وزيادة المخاطر الجبائية.

وأخيرًا، يجب أن يكون هناك اهتمام بالتطورات التكنولوجية وتأثيرها على الضرائب. فالتكنولوجيا تلعب دورًا متزايد الأهمية في تحليل البيانات ومراقبة الامتثال الضريبي، وبالتالي يجب على الأفراد والشركات استخدام التكنولوجيا بشكل فعال لتحليل وإدارة المخاطر الجبائية.

[1].Bushra Alaabadi, Risques fiscaux - Audit fiscal, Master cours, 8 décembre 2014 .

تمهيد

يعتبر الخطر الجبائي أمراً حيوياً ومتلازماً مع أي نظام جبائي، فهو يمثل التحدي الأساسي الذي يواجه السياسات الضريبية وجهود الحصول على العوائد المالية للدولة. إن فهم أثر الخطر الجبائي على التحصيل الضريبي ضروري لتصميم سياسات فعّالة تعمل على تحسين جودة وكفاءة النظم الضريبية.

تتجلى أثار الخطر الجبائي في عدة جوانب، بدءًا من التهرب الضريبي الذي يُعَدُّ أحد أشكاله الأكثر شيوعًا، حيث يلجأ الأفراد والشركات إلى استغلال الثغرات في القوانين الضريبية لتقليل مبالغ الضرائب المستحقة. كما يتضمن الخطر الجبائي أيضاً التجارة غير المشروعة وغسيل الأموال، حيث يُساء استخدام الأنشطة التجارية لتبرير أموال غير مشروعة أو لتحويلها لتجنب الضرائب.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الخطر الجبائي على سلوكيات الضريبة المرغوبة، حيث يمكن أن يشجع الأفراد والشركات على اتخاذ قرارات ضريبية استراتيجية لتجنب المخاطر المحتملة، مما يقلل من تحقيق الأهداف الضريبية المخطط لها. علاوة على ذلك، فإن الخطر الجبائي يمكن أن يؤثر على ثقة المواطنين في النظام الضريبي، مما يؤدي إلى تقليل معدلات الامتثال الضريبي وزيادة الرفض لدفع الضرائب.

تتطلب مكافحة الخطر الجبائي استراتيجيات متعددة المستويات تتضمن تحسين تشريعات الضرائب، وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي، وتطبيق إجراءات رقابية فعالة، بالإضافة إلى تعزيز التوعية الضريبية وتشجيع الشفافية المالية. إن تقليل الخطر الجبائي يسهم في بناء نظم ضريبية أكثر عدالة وفعالية، ويعزز استقرار النظام المالي والاقتصادي في البلدان.

المطلب الأول : آثار متعلقة بمصادر بالخطر الضريبي الناشئة عن مؤسسات التشريع والتحصيل (الدولة).

عدم وضوح القوانين الجبائية

اعتبارًا من آخر تحديث لي في يناير 2022، ليس لدي معلومات محددة حول تأثير عدم وضوح قوانين الضرائب على تحصيل الضرائب في الجزائر. ومع ذلك، بشكل عام، يمكن أن يكون لعدم الوضوح في قوانين الضرائب عدة آثار سلبية على تحصيل الضرائب:

قضايا الامتثال: قد يواجه دافعو الضرائب صعوبة في فهم التزاماتهم بموجب قوانين ضريبية غير واضحة، مما يؤدي إلى عدم امتثال غير مقصود أو عدم الإبلاغ عن الدخل. وهذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية للحكومة.

النزاعات والتقاضي: يمكن أن تؤدي قوانين الضرائب الغامضة إلى نزاعات بين دافعي الضرائب والسلطات الضريبية حول تفسير القانون. ويمكن أن يؤدي هذا إلى عمليات تقاضي مطولة، وتقييد الموارد لكل من دافعي الضرائب والسلطات الضريبية.

التهرب الضريبي: قد يتعمد بعض دافعي الضرائب استغلال عدم وضوح القوانين الضريبية للانخراط في مخططات التهرب الضريبي، مستفيدين من الثغرات أو الغموض لتقليل التزاماتهم الضريبية.[1]

انخفاض ثقة المستثمر: يمكن أن تؤدي قوانين الضرائب غير الواضحة إلى خلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين فيما يتعلق بالتزاماتهم الضريبية والالتزامات المحتملة. وقد يؤدي عدم اليقين هذا إلى إعاقة الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث قد يتردد المستثمرون في تخصيص رأس المال في بيئة تكون فيها الالتزامات الضريبية غير مؤكدة أو تخضع للتفسير.

العبء الإداري: قد تواجه السلطات الضريبية تحديات في إدارة وإنفاذ قوانين ضريبية غير واضحة، مما يتطلب موارد إضافية لتفسير القوانين وتطبيقها بشكل متسق.

وتتطلب معالجة هذه التحديات عادة بذل جهود لتوضيح وتبسيط القوانين الضريبية، وتعزيز برامج تثقيف وتوعية دافعي الضرائب، وتحسين إدارة الضرائب وقدرات إنفاذها، وتعزيز الشفافية والمساءلة في السياسات والممارسات الضريبية.

---

1 ولهي بوعلام ، نحو اطار مقترح لتفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من اثار الأزمة – حالة الجزائر- ، مداخلة القيت في الملتقى الدولي " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 20 و 21 أكتوبر . 2009 ص . 14 .

التعديلات المستمرة على قوانين الضرائب

يمكن أن يكون تأثير التعديلات المستمرة على قوانين الضرائب على تحصيل الضرائب في الجزائر كبيرا وقد يشمل:

تحديات الارتباك والامتثال: يمكن أن تؤدي التغييرات المستمرة في قوانين الضرائب إلى الارتباك بين دافعي الضرائب ومحترفي الضرائب بشأن التزاماتهم. قد يؤدي هذا الارتباك إلى عدم امتثال غير مقصود حيث يكافح دافعو الضرائب لمواكبة اللوائح المتطورة.

زيادة العبء الإداري: قد تواجه وكالات تحصيل الضرائب أعباء إدارية متزايدة حيث يتعين عليها تحديث أنظمتها وعملياتها وموادها التدريبية باستمرار لتعكس أحدث التغييرات في قوانين الضرائب. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إجهاد الموارد وقد يؤثر على كفاءة جهود تحصيل الضرائب.

تكاليف الامتثال: يمكن للتعديلات المستمرة لقوانين الضرائب أن تزيد من تكاليف الامتثال للشركات والأفراد. قد تحتاج الشركات إلى الاستثمار في موارد إضافية، مثل مستشاري الضرائب وأنظمة البرمجيات، لضمان الامتثال للوائح المتغيرة.

فرص التخطيط الضريبي: قد تؤدي التغييرات المستمرة في قوانين الضرائب إلى خلق فرص للتخطيط الضريبي واستراتيجيات تجنبه. وقد يستغل دافعو الضرائب الثغرات أو يستفيدون من الحوافز أو التخفيضات الجديدة لتقليل التزاماتهم الضريبية، مما قد يؤدي إلى تقليل تحصيل الضرائب الإجمالي.[1]

التأثير على الاستثمار والنمو الاقتصادي: يمكن لعدم اليقين الناتج عن التغييرات المتكررة في قوانين الضرائب أن يعيق الاستثمار والنمو الاقتصادي. قد تتردد الشركات في القيام باستثمارات طويلة الأجل أو توسيع عملياتها في بيئة تتغير فيها الأنظمة الضريبية باستمرار، مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وإيرادات الضرائب.

التحديات القانونية والتنظيمية: قد تؤدي التعديلات المستمرة على قوانين الضرائب إلى تحديات قانونية وتنظيمية، مثل النزاعات حول تفسير أو تطبيق اللوائح الجديدة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تأخير التقييمات الضريبية وعمليات التدقيق وإجراءات الإنفاذ، مما يؤثر على نتائج تحصيل الضرائب.

---

[1] جمام محمود، الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصدية والسياسية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009، ص. 252.

وللتخفيف من هذه التأثيرات، من الضروري أن تسعى السلطات الضريبية جاهدة لتحقيق الاستقرار والقدرة على التنبؤ في السياسة الضريبية من خلال النظر بعناية في ضرورة التعديلات المقترحة والعواقب المحتملة لها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمبادرات التواصل وتثقيف دافعي الضرائب الفعالة أن تساعد في ضمان فهم دافعي الضرائب لالتزاماتهم بموجب قوانين الضرائب المنقحة، مما يقلل من تحديات الامتثال ويعزز جهود تحصيل الضرائب.

الأعباء الضريبية المرتفعة:

يمكن ان يكون للأعباء الضريبية المرتفعة تأثيرات عديدة على تحصيل الضرائب في الجزائر:

التهرب الضريبي وعدم الامتثال: عندما يُنظر إلى الأعباء الضريبية على أنها مرتفعة للغاية، قد يلجأ بعض دافعي الضرائب إلى التهرب الضريبي أو عدم الامتثال لتقليل التزاماتهم الضريبية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض تحصيل الضرائب حيث لا يتم الإبلاغ عن جزء كبير من الدخل الخاضع للضريبة أو لا يتم الإبلاغ عنه بشكل كافٍ.

انخفاض النشاط الاقتصادي: يمكن أن تكون الأعباء الضريبية المرتفعة بمثابة مثبط للعمل والاستثمار والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض أرباح الأعمال، وانخفاض الدخل الخاضع للضريبة، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض تحصيل الضرائب للحكومة.

نمو الاقتصاد غير الرسمي: قد تحفز الأعباء الضريبية المرتفعة الشركات والأفراد على العمل في الاقتصاد غير الرسمي لتجنب الالتزامات الضريبية. ويعمل هذا القطاع غير الرسمي خارج نطاق الرقابة التنظيمية والامتثال الضريبي، مما يؤدي إلى خسارة الإيرادات الضريبية للحكومة.

استياء دافعي الضرائب ومقاومتهم: يمكن أن تؤدي الأعباء الضريبية المرتفعة إلى استياء دافعي الضرائب ومقاومتهم، بما في ذلك الاحتجاجات والإضرابات وجهود الضغط من أجل الإصلاحات الضريبية أو التخفيضات. يمكن أن تخلق هذه الاضطرابات الاجتماعية تحديات إضافية لجهود تحصيل الضرائب وقد تؤدي إلى ضغوط سياسية لخفض معدلات

هروب الثروات وهروب رؤوس الأموال: قد تشجع الأعباء الضريبية المرتفعة الأفراد والشركات الأثرياء على نقل أو نقل أصولهم إلى مناطق ذات معدلات ضريبية أقل أو سياسات ضريبية أكثر ملاءمة. يمكن أن تؤدي هذه الثروة وهروب رأس المال إلى خسارة الإيرادات الضريبية للجزائر حيث يتم نقل الأصول الخاضعة للضريبة إلى الخارج.[12]

التأثير السلبي على الاستثمار: يمكن أن تؤدي الأعباء الضريبية المرتفعة إلى إعاقة الاستثمار المحلي والأجنبي، حيث قد يبحث المستثمرون عن فرص في البلدان ذات معدلات الضرائب المنخفضة وبيئة ضريبية أكثر ملاءمة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض تدفقات رأس المال، وتقلص النمو الاقتصادي، وفي نهاية المطاف انخفاض تحصيل الضرائب للحكومة.

ولمواجهة هذه التحديات، قد تحتاج السلطات الضريبية في الجزائر إلى النظر في استراتيجيات مثل الإصلاح الضريبي، وتبسيط النظام الضريبي، وتحسين الامتثال الضريبي وآليات التنفيذ، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الحوافز والسياسات المستهدفة. إن إيجاد التوازن الصحيح بين زيادة الإيرادات اللازمة وتجنب الأعباء الضريبية المفرطة التي تخنق النشاط الاقتصادي أمر بالغ الأهمية لتحصيل الضرائب بشكل فعال وسياسة مالية مستدامة.

غياب الحوار والتفاهم المتبادل بين السلطات والمؤسسات الضريبية

يمكن أن يكون لغياب الحوار والتفاهم المتبادل بين السلطات والمؤسسات الضريبية في الجزائر عدة آثار سلبية على تحصيل الضرائب:

التعاون المحدود: بدون حوار مفتوح وتفاهم متبادل، قد يكون هناك تعاون محدود بين السلطات الضريبية والمؤسسات الأخرى، مثل الشركات والجمعيات الصناعية والوكالات الحكومية. وهذا النقص في التعاون يمكن أن يعيق الجهود المبذولة لمعالجة تحديات الامتثال الضريبي وإنفاذ قوانين الضرائب بشكل فعال.

انخفاض الامتثال: يعد الحوار والتفاهم المتبادل بين السلطات والمؤسسات الضريبية أمرًا ضروريًا لتعزيز الامتثال لقوانين الضرائب. وعندما يكون هناك نقص في التواصل أو الثقة بين هذه الأطراف، قد يكون دافعو الضرائب أقل ميلا إلى الامتثال طوعا لالتزاماتهم الضريبية، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات تحصيل الضرائب.

زيادة التهرب الضريبي والاحتيال: إن غياب الحوار والتفاهم المتبادل يمكن أن يخلق فرصاً للتهرب الضريبي والاحتيال. قد يستغل دافعو الضرائب الثغرات أو التناقضات في النظام الضريبي، مع العلم أن هناك محدودية التنسيق والتواصل بين المؤسسات ذات الصلة لكشف ومنع الأنشطة الاحتيالية.

---

[1] محمدويدار،1999،نظريةالضريبةوالنظامالضريبي،الإسكندرية،الدارالجامعية،ص.113.

الاستخدام غير الفعال للموارد: بدون الحوار والتنسيق الفعالين، قد تقوم السلطات الضريبية بتخصيص الموارد بشكل غير فعال، مع التركيز على جهود الإنفاذ التي لا تعالج الأسباب الجذرية لعدم الامتثال. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إهدار الموارد وضياع الفرص لتحسين نتائج تحصيل الضرائب.

فرص الإصلاح الضائعة: يعد الحوار بين السلطات والمؤسسات الضريبية ضروريا لتحديد مجالات الإصلاح الضريبي وتحسين السياسات. وبدون التفاهم والتعاون المتبادلين، قد تضيع فرص تنفيذ الإصلاحات التي تعزز الامتثال الضريبي، وتبسيط العمليات، وتحسين خدمات دافعي الضرائب.

التصور العام السلبي: يمكن أن يساهم غياب الحوار والتعاون بين السلطات والمؤسسات الضريبية في تكوين تصور عام سلبي للنظام الضريبي. وقد ينظر دافعو الضرائب إلى السلطات الضريبية على أنها غير مستجيبة أو غير عادلة، مما يزيد من تآكل الثقة في النظام الضريبي ويقلل من الامتثال الطوعي.

ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري أن تعطي السلطات الضريبية في الجزائر الأولوية للحوار والمشاركة مع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك الشركات والجمعيات الصناعية والوكالات الحكومية. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء قنوات اتصال منتظمة، وتعزيز التفاهم المتبادل من خلال برامج التدريب والتوعية، وتشجيع المبادرات التعاونية لمعالجة قضايا الامتثال الضريبي بشكل فعال. ومن خلال بناء الثقة والتعاون بين أصحاب المصلحة، يمكن للسلطات الضريبية تحسين نتائج تحصيل الضرائب وتعزيز النزاهة العامة للنظام الضريبي.[1]

التناقضات في تفسيرات وتطبيقات الأنظمة الضريبية بين مختلف الإدارات الضريبية

يمكن أن يكون تأثير التناقضات في تفسيرات وتطبيقات الأنظمة الضريبية بين مختلف الإدارات الضريبية في الجزائر كبيرا ومضرا بجهود تحصيل الضرائب:

الارتباك وعدم اليقين: يمكن أن تؤدي التناقضات في تفسيرات وتطبيقات اللوائح الضريبية إلى الارتباك وعدم اليقين بين دافعي الضرائب ومحترفي الضرائب. قد يؤدي عدم اليقين هذا إلى ممارسات امتثال غير متسقة ويجعل من الصعب على دافعي الضرائب فهم التزاماتهم بموجب القانون.

[1] قدي عبدالمجيد، 2013--السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، الجزائر 3، ص 128.

تحديات الامتثال: يمكن أن تؤدي التفسيرات المتناقضة للوائح الضريبية إلى خلق تحديات تتعلق بالامتثال لدافعي الضرائب، وخاصة أولئك الذين يعملون في ولايات قضائية أو قطاعات متعددة. قد يواجه دافعو الضرائب صعوبة في التعامل مع المتطلبات المتعارضة وقد ينتهكون قوانين الضرائب عن غير قصد، مما يؤدي إلى فرض عقوبات وانخفاض تحصيل الضرائب.

النزاعات والتقاضي: يمكن أن تؤدي التناقضات بين الإدارات الضريبية إلى نزاعات ودعاوى قضائية حول تفسير أو تطبيق اللوائح الضريبية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى معارك قانونية طويلة الأمد، وتقييد الموارد لكل من دافعي الضرائب والسلطات الضريبية، وربما تأخير تحصيل الضرائب.

انخفاض الإيرادات الضريبية: يمكن أن تؤدي التناقضات في تفسير وتطبيق اللوائح الضريبية إلى نقص الإبلاغ عن الدخل، والتهرب الضريبي، وعدم امتثال دافعي الضرائب الذين يستغلون الثغرات أو التناقضات في النظام الضريبي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض الإيرادات الضريبية للحكومة وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستدامة المالية.

فقدان الثقة في النظام الضريبي: يمكن أن تؤدي التناقضات بين الإدارات الضريبية إلى تآكل ثقة الجمهور في عدالة النظام الضريبي ونزاهته. وقد ينظر دافعو الضرائب إلى التناقضات كدليل على المعاملة التعسفية أو غير العادلة، مما يؤدي إلى عدم الثقة في السلطات الضريبية والحد من الامتثال الطوعي.

العبء الإداري: يمكن أن تؤدي التناقضات في اللوائح الضريبية إلى خلق أعباء إدارية على السلطات الضريبية، مما يتطلب موارد إضافية لمعالجة التفسيرات المتعارضة، وحل النزاعات، ومواءمة الممارسات عبر الولايات القضائية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إجهاد الموارد وقد يؤثر على كفاءة جهود تحصيل الضرائب.

ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري أن تعمل الإدارات الضريبية في الجزائر على تعزيز الاتساق والتنسيق في تفسير وتطبيق اللوائح الضريبية.

وقد يشمل ذلك إنشاء آليات للتعاون والتواصل بين الإدارات الضريبية، ومواءمة الممارسات والإجراءات، وتقديم التوجيه لدافعي الضرائب لضمان الامتثال الموحد لقوانين الضرائب.

ومن خلال تعزيز الاتساق والوضوح في إدارة الضرائب، يمكن للجزائر تعزيز جهود تحصيل الضرائب وتعزيز النزاهة الشاملة للنظام الضريبي.

المطلب الثاني :آثار متعلقة بمصادر الخطر الضريبي الناشئة عن المؤسسات والاشخاص دافعي الضريبية

نقص المعرفة بقوانين الضرائب

يمكن أن يكون تأثير نقص المعرفة بقوانين الضرائب على تحصيل الضرائب في الجزائر كبيرا ومتعدد الأوجه:

عدم الامتثال: عندما لا يكون دافعو الضرائب على دراية بالتزاماتهم الضريبية بسبب نقص المعرفة بقوانين الضرائب، فقد يفشلون عن غير قصد في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ أو يقللون من دخلهم الخاضع للضريبة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى

انخفاض تحصيل الضرائب حيث لا يتم الإبلاغ عن جزء كبير من الدخل الخاضع للضريبة أو لا يتم الإبلاغ عنه بشكل كافٍ.[1]

التهرب الضريبي: قد يستغل بعض دافعي الضرائب عدم معرفتهم بالقوانين الضريبية للانخراط في مخططات متعمدة للتهرب الضريبي، مستفيدين من الثغرات أو الغموض في النظام الضريبي لتقليل التزاماتهم الضريبية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تآكل تحصيل الضرائب وتقويض عدالة ونزاهة النظام الضريبي.

التحديات الإدارية: قد تواجه السلطات الضريبية تحديات إدارية في تطبيق قوانين الضرائب وتحصيل الضرائب من دافعي الضدافعي[11]الضرائب الذين يفتقرون إلى المعرفة بالتزاماتهم. ويمكن أن يشمل ذلك صعوبات في إجراء عمليات التدقيق، والتحقق من الامتثال، ومعالجة عدم الامتثال بشكل فعال، مما يؤدي إلى عدم الكفاءة في عمليات تحصيل الضرائب.[2]

قيود الموارد: قد يؤدي عدم المعرفة بقوانين الضرائب بين دافعي الضرائب إلى إجهاد موارد السلطات الضريبية، مما يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لتثقيف دافعي الضرائب، وتقديم التوجيه، ومعالجة قضايا الامتثال. وهذا يمكن أن يحول الموارد بعيدا عن المجالات الأخرى ذات الأولوية لإدارة الضرائب وقد يؤثر على فعالية تحصيل الضرائب بشكل عام.

---

[1] حامدعبدالمجيددراز،المرسلسيدحجازي 2004 ، - الماليةالعامة،الإسكندرية،بدوندارالنشر،ص . 107 .

[2] حيمران،محمد ، بورنيسة،عبدالنور،تعقيداتالنظامالضريبيوأثرهاعلىالتهربالضريبي : دراسةحالةالجزائر،مجلةاقتصادالمالوالأعمال2021/06/30 ص 03-10.

المشاركة المحدودة لدافعي الضرائب: عندما يفتقر دافعو الضرائب إلى المعرفة بقوانين الضرائب، فقد يكونون أقل مشاركة في عملية الامتثال الضريبي وأقل احتمالا لطلب المساعدة أو التوضيح من السلطات الضريبية. وهذا يمكن أن

يعيق الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال الطوعي وقد يسهم في ثقافة عدم الامتثال بين شرائح معينة من دافعي الضرائب.

تصور سلبي للنظام الضريبي: يمكن أن يساهم النقص الواسع في المعرفة بالقوانين الضريبية في تكوين تصور سلبي للنظام الضريبي بين دافعي الضرائب. وقد ينظرون إلى النظام الضريبي على أنه معقد للغاية أو مربك أو غير عادل، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة في السلطات الضريبية وانخفاض الرغبة في الامتثال لقوانين الضرائب.

ولمواجهة هذه التحديات، من الضروري أن تعطي السلطات الضريبية في الجزائر الأولوية لتعليم دافعي الضرائب ومبادرات التوعية التي تهدف إلى تحسين الوعي وفهم قوانين الضرائب. ويمكن أن يشمل ذلك توفير معلومات واضحة ويمكن الوصول إليها حول الالتزامات الضريبية، وتقديم التوجيه والمساعدة لدافعي الضرائب، وتعزيز الشفافية والمساءلة في ممارسات إدارة الضرائب. ومن خلال تمكين دافعي الضرائب من المعرفة بالقوانين الضريبية، يمكن للجزائر تعزيز جهود الامتثال الضريبي وتعزيز سلامة النظام الضريبي.

عدم الإلمام بالإجراءات الضريبية اللازمة لتقديم طلب الإعفاء الضريبي وتقديم الإقرارات الضريبية

يمكن أن يكون تأثير عدم الإلمام بالإجراءات الضريبية اللازمة لتقديم طلب الإعفاء الضريبي وتقديم الإقرارات الضريبية في الجزائر كبيرا وقد يشمل:

الفرص الضائعة للإعفاء الضريبي: قد يفوت دافعو الضرائب الذين ليسوا على دراية بإجراءات التقدم بطلب للحصول على إعفاءات ضريبية فرص تخفيض التزاماتهم الضريبية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى دفع دافعي الضرائب ضرائب أكثر من اللازم، مما يؤدي إلى ارتفاع الأعباء الضريبية واحتمال انخفاض تحصيل الضرائب الإجمالي.
زيادة تكاليف الامتثال: يمكن أن يؤدي عدم الإلمام بالإجراءات الضريبية إلى زيادة تكاليف الامتثال لدافعي الضرائب. وقد يقضون المزيد من الوقت والموارد في التنقل في النظام الضريبي، وطلب المساعدة، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح الضريبية. يمكن أن تكون هذه التكاليف الإضافية بمثابة عائق أمام الامتثال الضريبي وقد تمنع الإبلاغ الضريبي الطوعي.
الأخطاء والتأخير في تقديم الإقرارات الضريبية: قد يرتكب دافعو الضرائب الذين ليسوا على دراية بالإجراءات الضريبية أخطاء عند إعداد وتقديم إقراراتهم الضريبية، مما يؤدي إلى تأخير في المعالجة وعقوبات محتملة لعدم الامتثال. يمكن أن تؤدي هذه الأخطاء أيضًا إلى عدم دقة التقارير الضريبية، مما يؤدي إلى دفع الضرائب بشكل أقل أو زائد، مما يؤثر على تحصيل الضرائب.

انخفاض الكفاءة في إدارة الضرائب: يمكن أن يؤثر عدم الإلمام بالإجراءات الضريبية أيضًا على كفاءة إدارة الضرائب. قد تحتاج السلطات الضريبية إلى استثمار موارد إضافية في تقديم المساعدة والتوجيه لدافعي الضرائب، ومعالجة أخطاء التسجيل والتناقضات، وحل النزاعات المتعلقة بالإجراءات الضريبية.

وهذا يمكن أن يجهد الموارد وقد يؤثر على جهود تحصيل الضرائب بشكل عام.

عدم الامتثال والتهرب الضريبي: قد يكون دافعو الضرائب الذين لا يعرفون الإجراءات الضريبية أكثر عرضة لعدم الامتثال والتهرب الضريبي. وقد يفشلون عن غير قصد في الإبلاغ عن الدخل، أو المطالبة بالإعفاءات أو الخصومات، أو الوفاء بالمواعيد النهائية لتقديم الطلبات بسبب عدم فهم التزاماتهم. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض تحصيل الضرائب وتقويض سلامة النظام الضريبي.[1]

وللتخفيف من هذه الآثار، من الضروري أن تعطي السلطات الضريبية في الجزائر الأولوية لتعليم دافعي الضرائب ومبادرات التوعية التي تهدف إلى تحسين الإلمام بالإجراءات الضريبية. ويمكن أن يشمل ذلك توفير معلومات واضحة ويمكن الوصول إليها حول المتطلبات الضريبية، وتقديم التدريب والتوجيه لدافعي الضرائب، والاستفادة من التكنولوجيا لتبسيط عمليات تقديم الإقرارات الضريبية وجعلها أكثر سهولة في الاستخدام. ومن خلال تمكين دافعي الضرائب من المعرفة بالإجراءات الضريبية، يمكن للجزائر تعزيز جهود الامتثال الضريبي وتحسين النتائج الإجمالية لتحصيل الضرائب.[1]

عدم الامتثال الضريبي

يتطلب تقييم تأثير التهرب الضريبي المتعمد على تحصيل الضرائب في الجزائر فهم النظام الضريبي في البلاد، والسياق الاقتصادي، والعوامل التي تؤثر على سلوك الامتثال الضريبي. وفيما يلي تحليل للتأثير المحتمل:

مدى التهرب الضريبي:

تواجه الجزائر، مثل العديد من البلدان، تحديات تتعلق بالتهرب الضريبي المتعمد. قد يحدث التهرب الضريبي من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك عدم الإبلاغ عن الدخل، والتصنيف الخاطئ للمعاملات، والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

خسائر الإيرادات:
إن التهرب الضريبي المتعمد يقوض جهود الحكومة لتحصيل الإيرادات، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات الضريبية. ومن الممكن أن تؤدي هذه الخسائر إلى إجهاد المالية العامة، مما يحد من قدرة الحكومة على تمويل الخدمات الأساسية ومشاريع البنية التحتية.
التشوهات الاقتصادية:
فالتهرب الضريبي يشوه الحوافز الاقتصادية ويقوض كفاءة السوق. ومن الممكن أن يخلق ساحة لعب غير متكافئة للشركات، حيث يفضل أولئك الذين يشاركون في أنشطة اقتصادية غير رسمية أو سرية على حساب دافعي الضرائب الممتثلين. وهذا التشويه يمكن أن يعيق الاستثمار والابتكار والنمو الاقتصادي.[1]

القيود المفروضة على الميزانية:

يمكن أن يؤدي انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب التهرب إلى فرض قيود على الميزانية، مما يؤثر على أولويات الإنفاق الحكومي وتقديم الخدمات العامة. ويمكن أن يؤثر ذلك على قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنية التحتية، التي تعتمد على التمويل العام.

ضعف الإدارة الضريبية:

إن التهرب الضريبي المتعمد يقوض فعالية ومصداقية الإدارة الضريبية. فهو يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في عدالة ونزاهة النظام الضريبي ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض الامتثال الطوعي بين دافعي الضرائب.

[1]Abdul-F& McFie, J. B. (2020). Tax Complexity and Compliance Behaviour of Large and Medium Sized Business Tax Payers in Kenya. Review of Integrative Business and Economics Research, P 90-106.
[2] Kenya. Review of Integrative Business and Economics Research, 90-106.

زيادة العبء الضريبي:

ويؤدي التهرب الضريبي إلى تحويل عبء تمويل الخدمات العامة إلى دافعي الضرائب الممتثلين، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب أو اتخاذ تدابير ضريبية إضافية للتعويض عن الإيرادات المفقودة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة والحد من التقدم العام للنظام الضريبي.

التأثير على مناخ الاستثمار:

ومن الممكن أن يؤدي التهرب الضريبي المستمر إلى ردع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال خلق حالة من عدم اليقين وتقويض ثقة المستثمرين في سيادة القانون والاستقرار التنظيمي. وهذا يمكن أن يعيق التنمية الاقتصادية وجهود خلق فرص العمل.

الآثار المترتبة على السياسة:

ويتطلب التصدي للتهرب الضريبي المتعمد اتباع نهج شامل يجمع بين تحسين الإدارة الضريبية، وتعزيز تدابير الإنفاذ، وتعزيز تثقيف دافعي الضرائب، والإصلاحات لتبسيط النظام الضريبي وخفض تكاليف الامتثال.

في الختام، فإن التهرب الضريبي المتعمد له آثار كبيرة على تحصيل الضرائب في الجزائر، مما يؤثر على الإيرادات الحكومية والكفاءة الاقتصادية والمالية العامة والمناخ الاستثماري العام. ومعالجة هذه القضية أمر بالغ الأهمية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وضمان فعالية وعدالة النظام الضريبي.

سوء إدارة المؤسسات

إن تأثير سوء إدارة المؤسسات على تحصيل الضرائب في الجزائر، أو في أي بلد آخر، يمكن أن يكون شديدا ومتعدد الأوجه:

انخفاض الكفاءة: يمكن أن يؤدي سوء الإدارة إلى عدم الكفاءة داخل وكالات تحصيل الضرائب، مثل ضعف تخصيص الموارد، وعدم كفاية تدريب الموظفين، والعمليات غير الفعالة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات تحصيل الضرائب وارتفاع التكاليف الإدارية.

الفساد: يمكن أن يؤدي سوء الإدارة إلى خلق فرص للفساد داخل مؤسسات تحصيل الضرائب. يمكن للممارسات الفاسدة مثل الرشوة والاختلاس والمحسوبية أن تقوض جهود تحصيل الضرائب عن طريق تحويل الأموال بعيدا عن الخزانة وتآكل ثقة الجمهور في النظام الضريبي.

غياب المساءلة: عندما تكون إدارة المؤسسات سيئة، قد يكون هناك نقص في المساءلة عن الأداء والنتائج. وهذا يمكن أن يؤدي إلى ثقافة الإفلات من العقاب، حيث يشعر الموظفون أن بإمكانهم التصرف مع الإفلات من العقاب، بغض النظر عن التأثير على نتائج تحصيل الضرائب.

إضعاف التنفيذ: يمكن أن يؤدي سوء الإدارة إلى إضعاف جهود التنفيذ، مثل عمليات التدقيق والتحقيق في التهرب الضريبي والاحتيال. وبدون آليات إنفاذ فعالة، قد يكون دافعو الضرائب أكثر ميلاً إلى الانخراط في سلوك غير ممتثل، مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في عائدات الضرائب.

نقص الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية: قد يؤدي سوء الإدارة إلى نقص الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لتحديث عمليات تحصيل الضرائب. وهذا يمكن أن يعيق الجهود المبذولة لتبسيط العمليات، وتحسين إدارة البيانات، وتعزيز خدمات دافعي الضرائب، مما يؤثر في نهاية المطاف على كفاءة وفعالية تحصيل الضرائب.

فقدان ثقة الجمهور: يمكن أن يؤدي استمرار سوء الإدارة إلى تآكل ثقة الجمهور في مؤسسات تحصيل الضرائب والحكومة ككل. وعندما يدرك دافعو الضرائب أن أموال ضرائبهم تُساء إدارتها أو اختلاسها، فقد يصبحون أقل استعدادا للامتثال لقوانين الضرائب، مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في تحصيل الضرائب.[1]

وتتطلب معالجة سوء الإدارة في مؤسسات تحصيل الضرائب إجراء إصلاحات شاملة تهدف إلى تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة. وقد يشمل ذلك تدابير مثل تعزيز القدرات المؤسسية، وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد، وتعزيز آليات الرقابة، وتعزيز ثقافة النزاهة والكفاءة المهنية داخل وكالات إدارة الضرائب.

[1] حيمران، محمد ، بورنيسة، عبد النور، تعقيدات النظام الضريبي و أثرها على التهرب الضريبي مرجع سابق،ص12-18.

خاتمة المبحث الثالث:

تأثير المخاطر الجبائية على تحصيل الضريبة يمثل جانباً حيوياً في إدارة النظام الضريبي لأي دولة. فعلى الرغم من أن الضرائب تُعتبر مصدراً رئيسياً لتمويل النفقات الحكومية وتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هناك عدة عوامل قد تؤثر سلباً على تحصيلها، ومن بين هذه العوامل المخاطر الجبائية.

تشمل المخاطر الجبائية عدة عوامل منها التهرب الضريبي، والغش الضريبي، وتقديم المعلومات غير الصحيحة، والتقديرات الضريبية الخاطئة، والتأخير في تقديم الإقرارات الضريبية، وغيرها من السلوكيات غير الملتزمة بالضرائب. وتؤدي هذه المخاطر إلى خسائر كبيرة لخزينة الدولة وتقليل الإيرادات الضريبية المتوقعة.

لمواجهة هذه المخاطر، تعتمد الحكومات على سياسات وإجراءات متعددة منها تشديد التفتيش والرقابة الضريبية، وتبني التكنولوجيا لتحسين جودة وفعالية النظام الضريبي، وتطبيق عقوبات رادعة على المتسللين الضريبيين، بالإضافة إلى تعزيز التوعية الضريبية للمواطنين والشركات.

وبالنظر إلى أهمية الضرائب كأداة لتمويل النفقات العامة وتحقيق التنمية الشاملة، يصبح من الضروري تقليل المخاطر الجبائية وتعزيز الامتثال الضريبي من خلال إصلاحات شاملة في النظام الضريبي، وتعزيز الشفافية والعدالة الضريبية، بما يعزز الثقة بين المكلفين والحكومة ويحقق أهداف الاقتصاد والتنمية بشكل فعال.

النتائج النظرية للدراسة

أولا : النتائج المتعلقة بوجهة نظر المكلف بالضريبة :

من وجهة نظر المكلف بالضريبة ، هناك عدة نتائج متعلقة بالخطر الجبائي و أثره على التحصيل الجبائي ، منها :

1. **زيادة معدلات التهرب الضريبي** : قد يشعر المكلفون بالضغط الجبائي و الاستنزاف الضريبي ،مما يدفع بعضهم إلى محاولة تجنب دفع الضرائب بطرق غير شرعية .
2. **ارتفاع تكاليف الامتثال الضريبي** : قد يضطر المكلفون إلى استخدام خدمات محاسبة و استشارات ضريبية لإضافية للامتثال للتشريعات الضريبية المعقدة أو لتقديم معلومات إضافية لتجنب العقوبات .
3. **انخفاض الثقة في نظام الضرائب** : قد يؤدي وجود مستويات مرتفعة من الخطر الجبائي إلى انخفاض الثقة في نظام الضرائب و السلطات الضريبية ، مما يؤدي إلى تراجع التعاون الطوعي و زيادة الانزعاج من دفع الضرائب .
4. **تأثير سلبي على النمو الاقتصادي** : إذا كانت معدلات الخطر الجبائي مرتفعة بشكل كبير ، فقد يؤثر ذلك على الاستثمارات و النشاط الاقتصادي بشكل عام ، حيث يتجنب المستثمرون المخاطر الزائدة المتعلقة بالضرائب .
5. **زيادة الضغط النفسي و المالي** : يمكن أن يؤدي الخوف من الاكتشاف الضريبي و دفع العقوبات إلى زيادة الضغط النفسي و المالي على المكلفين بالضريبة .

ثانيا : النتائج المتعلقة بوجهة نظر السلطات الضريبية

من وجهة نظر السلطات الضريبية ، هناك عدة نتائج متعلقة بالخطر الجبائي و أثره على التحصيل الجبائي منها :

1. **زيادة التحقيقات و التفتيشات** : قد تزيد السلطات الضريبية من جهودها للتحقيق في الاحتمالات الضريبية و الممارسات غير الملتزمة ، مما يزيد من فرص كشف الاحتيال الضريبي .
2. **تبني التكنولوجيا لتعزيز الرقابة** : قد تستخدم السلطات الضريبية التقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات و الذكاء الاصطناعي لتحليل المعلومات الضريبية و كشف النماذج غير الطبيعية و الاحتمالات الضريبية .
3. **تشديد العقوبات** : قد تقوم السلطات الضريبية بتشديد العقوبات على المتهربين الضريبيين و تطبيقها بشكل أكثر صرامة كوسيلة للحد من الاحتيال الضريبي و تحسين التحصيل الجبائي .
4. **تعزيز التوعية الضريبية** : قد تزيد السلطات الضريبية من جهودها في التوعية الضريبية للمواطنين و الشركات حول التشريعات الضريبية و التزاماتهم الضريبية ، مما يساعد في تقليل معدلات التهرب الضريبي .

خاتمة الفصل الأول :

في الختام، لا يمكن إنكار التأثير الضار لمصادر المخاطر الضريبية على عملية تحصيل الضرائب والنظام الضريبي الأوسع. يشكل عدم الدفع والتهرب الضريبي وعدم الامتثال والجهل بالقوانين الضريبية وعبء الضرائب مجتمعة تحديات كبيرة لجهود السلطات الضريبية وتقويض استقرار الإطار الضريبي مع إعاقة توفير الموارد المالية الأساسية لعمليات الدولة. .

ولمواجهة هذه التحديات بفعالية، من الضروري أن تتخذ الحكومات والسلطات الضريبية تدابير شاملة. أولاً، هناك حاجة ملحة لتعزيز الشفافية وتعزيز الوعي بقوانين الضرائب بين دافعي الضرائب الأفراد والشركات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال حملات التثقيف العام، وتبسيط الوثائق الضريبية، وتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات الضريبية ذات الصلة.

علاوة على ذلك، لا بد من إنشاء آليات قوية لرصد وتتبع حالات التهرب الضريبي وعدم الامتثال. ويستلزم ذلك الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة وقدرات تحليل البيانات للكشف عن المخالفات وإنفاذ الامتثال بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ عقوبات وإجراءات إنفاذ صارمة لردع التهرب الضريبي وضمان المساءلة.

علاوة على ذلك، ينبغي للحكومات أن تتبنى سياسات استباقية تهدف إلى تحفيز الامتثال الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على الأفراد والشركات. وقد يشمل ذلك مراجعة الهياكل الضريبية لجعلها أكثر إنصافا، وتقديم إعفاءات ضريبية أو حوافز للامتثال، وتبسيط العمليات الإدارية للحد من تكاليف الامتثال.

ومن خلال تعزيز الامتثال الضريبي والحد من التهرب، تستطيع الحكومات تعزيز تحصيل الإيرادات، وبالتالي تمكينها من الوفاء بالتزاماتها المالية وتمويل الخدمات العامة الحيوية ومشاريع البنية التحتية. علاوة على ذلك، فإن تعزيز بيئة ضريبية عادلة وشفافة يسهم في بناء الثقة بين دافعي الضرائب والسلطات، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز أهداف العدالة الاجتماعية. وفي نهاية المطاف، تساهم هذه الجهود في تحقيق التنمية المستدامة وضمان توزيع أكثر عدالة للموارد الاقتصادية داخل المجتمع.

الفصل الثاني

الخطر الجبائي وأثره على التحصيـل الجبـائي

دراسة حالة مديرية الضرائب بالمسيلة لسنوات 2/2022/2021

التعريفبمديريةالضرائببالمسيلة

تعدمديريةالضرائبمنالهيئاتالتيلهاطابعالمرفقالعام،التيتكتسبشخصيةمعنويةذاتمهامووظائفسيادية،حيثتعتبرالأداةالرئيسةللدولةلتنفيذالسياساتالجبائيةمنخلالالعملالجبائيو،المتمثلفيتحديدالوعاءالضريبي،تحصيلالضريبة،إحصاءالمكلفينبالضريبة،بالإضافةإلىالرقابةعلىالتصريحاتالمقدمةمنطرفالمكلفينبالضريبةوذلكوفقالقوانينوالقواعدالجبائيةساريةالمفعول.

التعريفبميدانالدراسةالمديريةالولائيةللضرائبلولايةالمسيلة.

يستعرضهذاالمطلببطاقةتعريفيةحولالمديريةالولائيةللضرائبلولايةالمسيلة،وكذاالهيكلالتنظيميلهاته الأخيرة.

أولا:تعريفالمديريةالولائيةللضرائبلولايةالمسيلةتؤديالمديريةالولائيةللضرائبلولايةالمسيلة دوراهاماومحوريافيالنظامالضريبيعلىمستوىترابالولاية،كماتعدالهيئةالجبائيةالعليافيها؛وقدتأسستالمديريةالولائيةللضرائبلولايةالمسيلةبموجبالمرسومالتنفيذي رقم60/91المؤرخفي23021991المتعلقبتنظيمالمصالحالخارجيةللإدارةالجبائية واختصاصها،كماأنهاتضمخمسمديرياتفرعيةهي:

–المديريةالفرعيةللرقابةالجبائية.

–المديريةالفرعيةللمنازعات.

–المديريةالفرعيةللتحصيل.

–المديريةالفرعيةللعملياتالجبائية.

–المديريةالفرعيةللوسائل.

كماتضمهذهالمديرياتالفرعيةمكاتبتسيرتحتسيطرتهاوالمختصةفيمجالاتهاالمحددة، إضافةإلىأربعةوعشرون(24)مصلحةخارجيةتابعةللمديريةالولائيةللضرائب،والمتمثلةفي ثلاثةعشر(13)مفتشيةللضرائبوإحدىعشر(11)قباضةللضرائب.1

ثانيا:الهيكلالتنظيميلمديريةالضرائبلولايةالمسيلة:

تقومالمديريةالولائيةللضرائبلولايةالمسيلةبعدةمهام،وذلكضمندائرةاختصاصهاوفي إطارإقليمهاالمحدد،حيثتنقسمهذهالاخيرةإلىمديرياتفرعيةوالتيتنقسمبدورهاإلى عدةمكاتبتقومكلمنهابمهامعينةوهذاالتنظيمالعملالجبائي

تحويالمديريةالولائيةللضرائبخمسة(05)مديرياتفرعيةوالتيتنقسمبدورهاإلىعدةمكاتب،ويمكنتوضيحهذا

من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة				
المديرية الفرعية للعمليات	المديرية الفرعية للمنازعات	المديرية الفرعية للرقابة الجبائية	المديرية الفرعية للوسائل	المديرية الفرعية للتحصيل
مكتب التنظيم والعلاقات العامة	مكتب الاحتجاجات	مكتب البطاقيات	مكتب الوسائل وتتسيير المطبوعات	مكتب التصفية
مكتب الجداول	مكتب لجان الطعن	مكتب البحث عن المادة الجبائية	مكتب المستخدمين والتكوين	مكتب مراقبة التحصيل
مكتب الإحصائيات	مكتب التبليغ والأمر بالصرف	مكتب المراجعات الجبائية والمقارنات	مكتب الإعلام الآلي	مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله
مكتب التنشيط والمساعدة	مكتب المنازعات القضائية	مكتب مراقبة التقييمات		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد من 59 إلى 87

من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها الجريدة الرسمية العدد 20 الصادرة بتاريخ 29-03-2009 ص 17-20.

يتضحمنالشكلأعلاهأنالهيكلالتنظيميلمديريةالضرائبلولايةالمسيلةيتكونمن:

1/المديريةالفرعيةللمنازعات

تضمأربعة(04)مكاتبتتمثلفي

-مكتبالإحتجاجات.

-مكتبلجانالطعن.

-مكتبالمنازعاتالقضائية.

-مكتبالتبليغوالأمربالصرف.

وتتكفلالمديريةالفرعيةللمنازعاتمنخلالمكاتبهابالمهامالتالية:

-معالجةالاحتجاجاتالمقدمةبرسمالمرحلتينالإداريتينللطعنالنزاعيأوالمرحلةالإعفائية،وتبليغالقراراتالمتخذةوالأمربصرفالإلغاءاتوالتخفيضاتالممنوحة.

-معالجةطلباتاسترجاعالدفعالمسبقعلىالقيمةالمضافة.

-تشكيلملفاتإيداعالتظلماتأوطعونالاستئنافوالدفعأمامالهيئاتالقضائيةالمختصةعنمصالحالإدارةالجبائية.

-استلامودراسةالطعونالهادفةسواءاإلىإرجاعالحقوقأوإلىإلغاءقراراتالملاحقةأوإلىالمطالبةبأشياءمحجوزة.

2/المديريةالفرعيةللتحصيل

تضمأربعة(03)مكاتبتتمثلفي:

- مكتبمتابعةعملياتالقيدوأشغاله.

- مكتبالتصفية.

وتتكفلالمديريةالفرعيةللتحصيلمنخلالمكاتبهابالمهامالتالية:

–التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو إتاوة.

–متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قباضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضرائب.

–التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن من الناتج الجبائي.

–إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية، وكذا الهيئات المعنية.

–التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص المراقبة وتنفيذها.

3. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

تضم أربعة (04) مكاتب تتمثل في:

- مكتب الجداول.
- مكتب الإحصائيات
- مكتب التنظيم والعلاقات العامة.
- مكتب التنشيط والمساعدة.

وتتكفل المديرية الفرعية للعمليات الجبائية من خلال مكاتبها بالمهام التالية:

–تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.

–التكفل بطلبات اعتماد حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛

–متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

–التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها.

4:المديريةالفرعيةللوسائل

تضمأربعة(04)مكاتبتتمثلفي:

– مكتبالمستخدمينوالتكوين.

–مكتبعمليات الميزانية.

– مكتبالوسائلوتسيير المطبوعاتوالأرشيف.

– مكتبالإعلامالآلي.

وتتكفلالمديريةالفرعيةللوسائلمنخلالمكاتبهابالمهامالتالية:

– تسيير المستخدمينوالميزانيةوالوسائلالمنقولةوغير المنقولةوكذامخزن المطبوعات والأرشيف التابعةللمديريةالولائيةللضرائبفيحدوداختصاصهاوصالحياتها.

– السهر علىتنفيذبرامجالمعلوماتيةوتنسيقهاوكذاالعمل علىإبقاءالمنشاءاتالتحتية والأنظمةالمعلوماتيةفيحالةشغل.

– الإعدادالسنوي للحسابالإداري للمديرية.

–السهر علىاحترامالتشريعوالتنظيمالساريينالمفعولفيمجالتسيير الموارد البشرية والتكوين،وذلكلإنجازأعمالضبطالتعدادوترشيدمناصبالعمل

5المديريةالفرعيةللرقابةالجبائية

تضمالمديريةالفرعيةللرقابةالجبائيةأربعة(04)مكاتب،تتمثلفي:

– مكتبالمبحثعنالمعلومةالجبائية.

– مكتبالبطاقياتوالمقارنات.

– مكتبالمراجعاتالجبائية.

– مكتبمراقبةالتقييمات

.ويمكنتقديمالهيكلالتنظيميللمديريةالفرعيةللرقابةالجبائيةفيالشكلالموالي:

الشكل رقم(..):الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية

المديرية الفرعية للرقابة الجبائية S.D.F			
مكتب البحث عن المعلومات الجبائية	مكتب البطاقيات والمقارنات	مكتب المراجعات الجبائية	مكتب مراقبة التقييمات

المصدر: من إعداد الطالبين
بالاعتماد على القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها: مرجع سبق ذكره.

وتتكفل المديرية الفرعية للرقابة الجبائية من خلال مكاتبها بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات

ومتابعة انجازها، كما تهتم أيضا بتزويد المفتشيات بالمعلومات عن طريق البطاقيات والاستعلامات ولها علاقة ايضا مع المديرية الفرعية للمنازعات، حيث تبحث لها عن استفسارات لشكاوي الكلفين، كما أنها تهتم بمراقبة أهم المكلفين فيما يخص المبالغ المستحقة ثم تقوم بإرسالها إلى المديرية الفرعية للتحصيل.

6.مكتب البحث عن المعلومة الجبائية تتمثل مهامه في:

–تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها.

– تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

7-مكتب البطاقيات والمقارنات: يعمل على:

- تكوينوتسييرمختلفالبطاقياتالممسوكة.
- التكفلبطلباتالتعريفالجبائيةللمكلفينبالضريبة.
- مراقبةاستغلالالمصالحالمعنيةلمعطياتالمقارنةوإعدادوضعياتإحصائيةوحواصلدوريةلتقييمنشاطات المكتب.

8.مكتبالتحقيقاتالجبائية:يعملعلى:
- متابعةبرامجالمراقبةوالمتابعة.
- تسجيلالمكلفينبالضريبةفيمختلفبرامجالمراقبة.
- إعدادالوضعياتالإحصائيةوالتقاريرالدوريةالتقييمية.

9.مكتبمراقبةالتقيمات:يعملعلى:

–استلامواستغلالعقودنقلالملكيةبالمقابلأومجانا.

–المشاركةفيأشغالالتحسيينللمعاييرالمرجعية.

–متابعةأشغالالخبرةفيإطارالطلباتالتيتقدمهاالسلطاتالعمومية.

توطئة

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية للموضوع الخطر الجبائي وأثره على التحصيل الجبائي ، وضعنا نصب اعيننا دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة للدراسة التطبيقية

وقد ركزنا على مصدرين اساسيين من مصادر الخطر الضريبي هما التهرب الضريبي العمدي و عدم العلم بالقوانين الجبائية تبعا لتوجيهات الاستاذ المشرف دون اهمال بقية مصادر الخطر الضريبي خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الضريبية والنظام الضريبي وسميناها اسباب اخرى وانطلقنا من ثلاث فرضيات :

1- الملفات محل المنازعات الضريبية على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة مصدرها التهرب الضريبي .

2- الملفات محل المنازعات الضريبية على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة مصدرها عدم العلم بالقوانين الجبائية .

3- الملفات محل المنازعات الضريبية على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة مصدرها اسباب اخرى .

- **المرحلة الأولى- جمعوتنظيم المعطيات.**

في بداية العمل على موضوع دراسة الحالة وضعنا تصورالاستبيان دراسة الحالة

والذي جاء كما هو موضح في الاستمارة التالية :

		تصنيف الخاضعين للضريبة حسب نوع الضريبة		
		عدد المكلفين بالضريبة	نظام حقيقي	نظام جزافي
السنوات	2021			
	2022			
	2023			
المتوسط الحسابي				
النسبة المئوية				

عدد المكلفين بالضريبة سنة 2021	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
النسبة المئوية						
عدد المكلفين بالضريبة سنة 2022	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
النسبة المئوية						
عدد المكلفين بالضريبة سنة 2023	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
النسبة المئوية						

استبياندراسة الحالة

أجريت القابلة بتاريخ 17 أفريل 2024

وقد تركنا الاستمارة لدى المصالح المختصة على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة حيث عكف المختصون هناك على تزويدنا بالبيانات الرقمية والوصفية المطلوبة في الاستبيان وكذا تصنيفها .

وقد طرحنا الاسئلة التالية :

- ماهو عدد المعنيين بالضريبة على مستوى مديريتكم في سنوات 2023/2022/2021 ؟
- ماهو عدد الملفات المحالة على قسم المنازعات في سنوات 2023/2022/2021 ؟

ماهو عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي في سنوات 2023/2022/2021؟

-ماهو عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي في سنوات 2023/2022/2021؟

- ماهو عدد الملفات التي تم بقرار رفضها في سنوات 2023/2022/2021؟
- ماهو عدد الملفات التي ما زالت قيد الدراسة الإدارية 2023/2022/2021؟
- ماهو عدد الملفات قيد التابعة القضائية 2023/2022/2021

وقد أجابنا السيد رئيس المديرية الفرعية للمنازعات أنه من خلال تصنيف :

1-الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي سببها اخطاء المؤسسة الصريبية تتحملها المؤسسة المحصلة للضريبة.

2-عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي سببها عدم العلم بالقوانين اضافة الى اخطاء المؤسسة الضريبية ويقاسم أعباءها المعني بالضريبة بنسبة أكبر و المحصلة للضريبة بنسبة أقل.

3-عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائهاشروط الطعن سببها عدم العلم بالقوانين الجبائية ويتحملها دافع الضريبة.

4- عدد الملفات قيد الدراسة الادارية : مؤشر غير وظيفي ليس له دلالة حتى تنتهي دراسته.

5-عدد الملفات قيد المتابعة القضائية مؤشر غير وظيفي ليس له دلالة حتى تنتهي المتابعة القضائية ويصدرالحكم.

ووفقا لنصائح رئيس المديرية الفرعية للضرائب إضافة الى محامي المديرية عينها اعتمدنا المؤشرات سالفة الذكر محل الاستبيان للدلالة على :

- الخطر الجبائي الناجم عن عدم العلم بالقوانين الجبائية بالنسبة لجافع الضريبة .

- الخطر الجبائي الناجم عن المؤسسة الحصلة للضرائب والقوانين الحبائية .

- الطر الجبائي الناجم عن التهرب الضريبي العمدي.

- الخطر الجبائي الناجم عن أسباب أخرى سبق ذكرها في الجانب النظري.

تم استرجاع الاستمارة مستوفاة بتاريخ23 أفريل 2024.

عدد المكلفين بالضريبة سنة 2021	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
53899	601	131	145	322	01	02
النسبة المئوية	100%	21.8%	24.1%	53.4%	0.16%	0.34%
عدد المكلفين بالضريبة سنة 2022	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
55590	764	173	197	384	05	18
النسبة المئوية	%100	%22.6	%25.7	%48.5	%0.7	%2.5
عدد المكلفين بالضريبة سنة 2023	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
58601	810	96	145	181	374	14
النسبة المئوية	%100	%11.9	%17.9	%22.3	%46.1	%01.8

ملاحظة : وجدنا ان البيانات الواردة في الاستبيان تعطي تفسيرات تتعلق بالخطر الجبائي الناجم عن جهل دافع الضريبة بالقوانين الضريبيةوالتعقيد في القوانين الجبائية فضلا عن أخطاء المؤسسة المحصلة للضريبة .

- **المرحلة الثانية- تبويب وتفسير المعطيات. (التحليل الكمي والوصفي)**

التحليل الكمي

		تصنيف الخاضعين للضريبة حشب نوع الضريبة		
		عدد المكلفين بالضريبة	نظام حقيقي	نظام جزافي
السنوات	2021	53899	7300	46599
	2022	55590	7790	47800
	2023	58601	8600	50001
المتوسط الحسابي		56030	7896	48133
النسبة المئوية		//////////	%14	%86

الجدول1: تصنيف الخاضعين للضريبة حسب نوع الضريبة

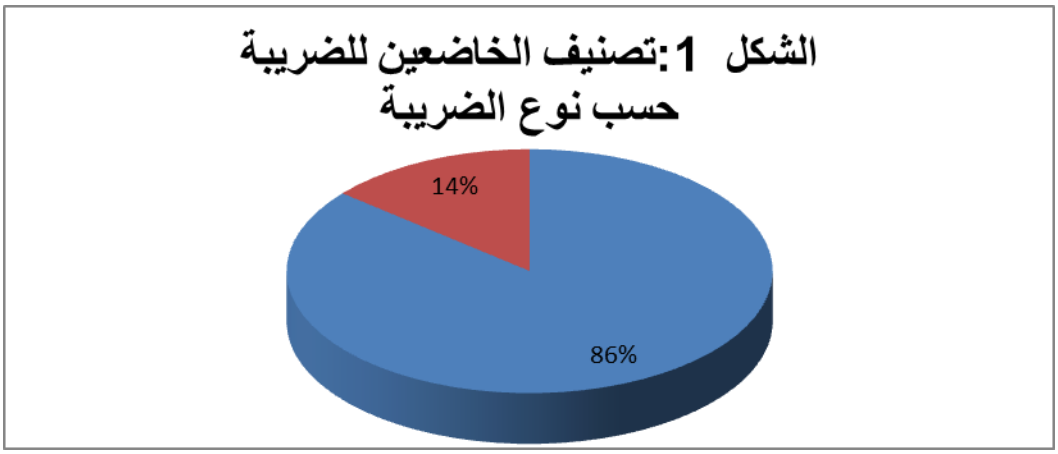

1: متوسط عدد ملفات الخاضعين للضريبة لسنوات 2023/2022/2021 بلغ 56030منهم7896 ملف نظام حقيقي بنسبة 14% و 48133نظام جزافي 86% كما هـــــــو مبيـــــــن في الـــجدول 1 و الشكل1 .

عدد المكلفين بالضريبة سنة 2021	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
53899	601	131	145	322	01	02
النسبة المئوية	%100	%21.8	%24.1	%53.4	%0.16	%0.34

الجدول2: **الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2021..**

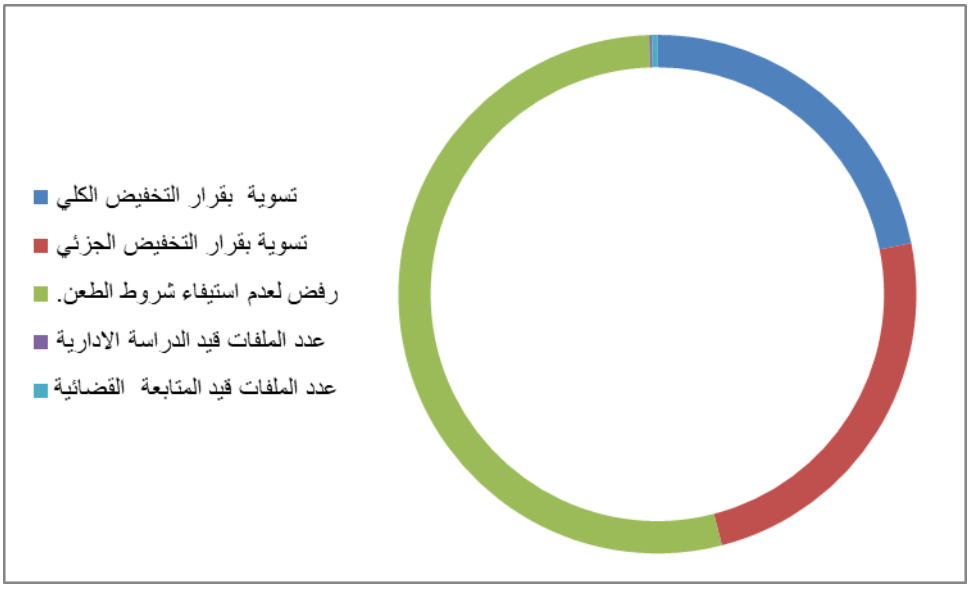

الشكل2: الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات –قسم الطعون-**2021**

2-اجمالي عدد دافعي الضرائب لسنة 2021 هو 53899 منهم 601 ملفات محالة على المديرية الفرعية للمنازعات كطعون وفق المواد 71 و79 من قانون الاجراءات الجبائيةمنها:

- 131استفاد اصحابها من التخفيض الكلي بنسبة21.8% وتمت تسويتها بقرار .
- 145 استفاد اصحابها من التخفيض الجزئي بنسبة 24.1% وتمت تسويتها بقرار
- 322 تم رفضها بنسبة 53.4% لعدم استيفائها شروط الطعن بقرار.
- 01 بنسبة 0.16% لازال قيد الدراسة الادارية لحد اليوم
- 02 بنسبة 0.34% قيد المتابعة القضائيةلحد اليوم

إذا كان ما عدده 01 قيد الدراسة و02 قيد المتابعة القضائية فهذايعني أننا إذا طرحنا العددين من مجموع الملفات المطعون فيها على مستوى المديرية الفرعية للضرائب (601) وقسمنا الحاصل على 601 وضربنا في 100 نجد نسبة التحصيل 99٪ . أي أننا احتسبنا :

- الملفات التي استفاد اصحابها من التخفيض الكلي131 **و قد سددوا.**

- الملفات التي استفاد اصحابها من التخفيض الجزئي145 **و قد سددوا.**

- الملفات التي التي رفضت طعون اصحابها 322 **وقد سددوا**

عدد المكلفين بالضريبة سنة 2022	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
55590	764	173	197	384	05	18
النسبة المئوية	%100	%22.6	%25.7	%48.5	%0.7	%2.5

الجدول3: الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2022.

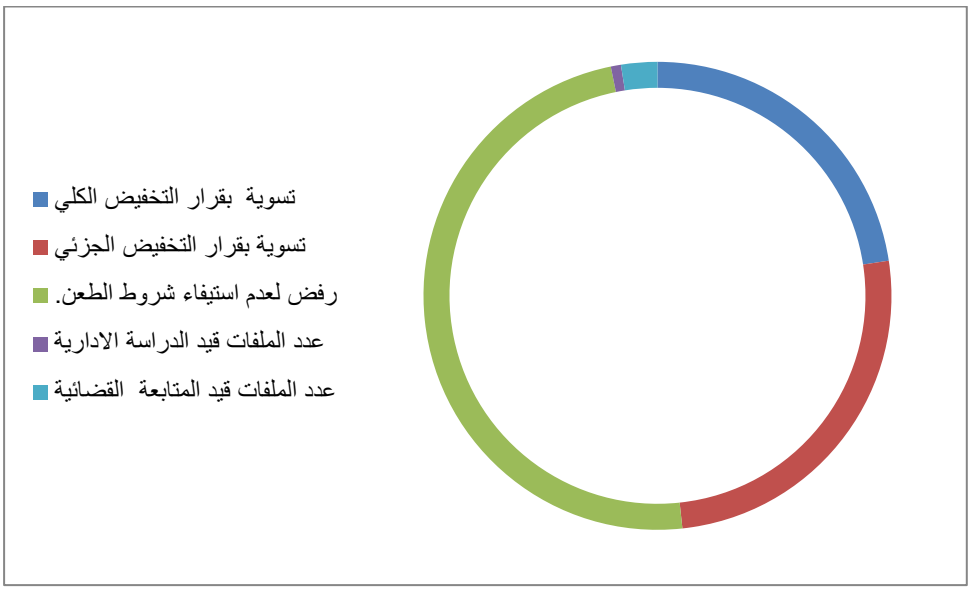

الشكل3: : الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2022.

3-اجمالي عدد دافعي الضرائب لسنة 2022 هو 55590 منهم 764 ملفات محالة على المديرية الفرعية للمنازعات **كطعون** وفق المواد 71 و79 من قانون الاجراءات الجبائية،منها:

173**استفاد اصحابها من التخفيض الكلي بنسبة**22.6% **وتمت تسويتها بقرار .**

197**استفاد اصحابها من التخفيض الجزئي بنسبة**25.7% **وتمت تسويتها بقرار**

371 **تم رفضها بنسبة**48.5%**لعدم استيفائها شروط الطعن بقرار.**

05 **بنسبة** 0.7% **لازال قيد الدراسة الادارية لحد اليوم .**

18 **بنسبة** 2.5% **قيد المتابعة القضائيةلحد اليوم** من هذه اللفات الـــــــــــ18 حكم سنة 2022 لصالح المؤسسة وتم تسديد الضريبة من المعني

.

إذا كان ما عدده 05**قيد الدراسة و**18 **قيد المتابعة القضائية فهذايعني أننا إذا طرحنا العددين من مجموع الملفات المطعون فيها على مستوى المديرية الفرعية للضرائب** (**764**) **وقسمنا الحاصل على** 764**وضربنا في** 100 **نجد نسبة التحصيل** 96٪ . **أي أننا احتسبنا** :

- الملفات التي استفاد اصحابها من التخفيض الكلي173**و قد سددوا**.

- الملفات التي استفاد اصحابها من التخفيض الجزئي197**و قد سددوا**.

- الملفات التي التي رفضت طعون اصحابها 371**وقد سددوا**

عدد المكلفين بالضريبة سنة 2023	اجمالي عدد الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الكلي	عدد الملفات التي تمت تسويتها بقرار التخفيض الجزئي	عدد الملفات التي تم رفضها لعدم استيفائها شروط الطعن.	عدد الملفات قيد الدراسة الادارية	عدد الملفات قيد المتابعة القضائية
58601	810	96	145	181	374	14
النسبة المئوية	%100	%11.9	%17.9	%22.3	%46.1	%01.8

الجدول4: الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية2023 .

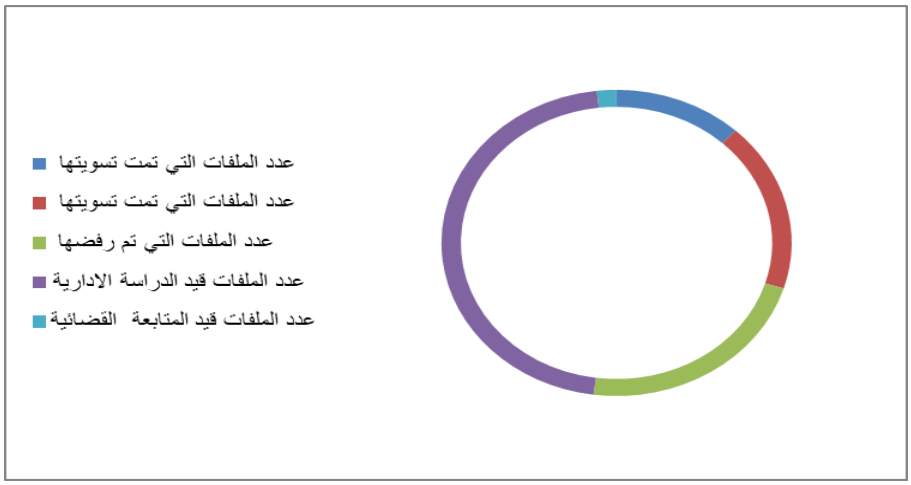

الشكل 4 الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2023 .

اجمالي عدد دافعي الضرائب لسنة 2023 هو58601منهم 810 ملفاتمحالة على المديرية الفرعية للمنازعات بعد الطعن وفق المواد 71 و79 من قانون الاجراءات الجبائية منها:

- 96 **استفاد اصحابها من التخفيض الكلي بنسبة 11.9% وتمت تسويتها بقرار .**
- 145**استفاد اصحابها من التخفيض الجزئي بنسبة 17.9%وتمت تسويتها بقرار**
- 181**تم رفضها بنسبة 22.3%لعدم استيفائها شروط الطعن بقرار.**
- 374 **بنسبة46.1% لازال قيد الدراسة الادارية**.لحد اليوم.
- 14 بنسبة 01.8% قيد المتابعة القضائية لحد اليوم .

إذا كان ما عدده 374 **قيد الدراسة و**14 **قيد المتابعة القضائية فهذايعني أننا إذا طرحنا العددين من مجموع الملفات المطعون فيها على مستوى المديرية الفرعية للضرائب** (810) **وقسمنا الحاصل على** 810 **وضربنا في** 100 **نجد نسبة التحصيل الضريبيي** 52٪ . **أي أننا احتسبنا** :

- الملفاتالتي استفاد اصحابها من التخفيض الكلي 96 **و قد سددوا**.

- الملفاتالتي استفاد اصحابها من التخفيض الجزئي145**و قد سددوا**.

- الملفات التي التي رفضت طعون اصحابها 181 **وقد سددوا**.

- ✓ نسبة التسديد لسنة 2021 هي 99%
- ✓ نسبة التسديد لسنة 2021 هي 96%
- ✓ نسبة التسديد لسنة 2021 هي 52%

متوسط نسبة التحصيل الضريبيي 82.3% للسنوات الثلاث .

التحليل الوصفي للنتائج

ومن خلال ما سبق توصلنا الى النتئج التالية :

- الخطر الضريبي على مستوى المديرية محل الدراسة تتنوع مصادره بين عدم العلم بالقوانين و اخطاء مؤسسات التحصيل الضريبي.
- تم تثبيت الفرضية الثانية والثالثة التي وضعناها ابتداءا حيث أن عدم العلم بالقوانين الجبائية هو المصدر الرئيسي للخطرالضريبي على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة فضلا عن أخطاء المؤسسات الضريبية وهذا ما دلت عليه النسب العالية في الدراسة الكمية .
- اذ أنه حسب رأي محامي مديرية الضرائب لولاية المسيلة وكذا رئيس قسم المدجيرية الفرعية للمنازعات .

يكون التخفيض الكلي حلا للمنازعات الجبائية بسبب:

تصحيح الأخطاء الإدارية في حسابات الضرائب أو في التقديرات المستخدمة في احتساب الضريبة. في هذه الحالة، يمكن للطعن أن يؤدي إلى إعادة النظر في الحسابات وتصحيح الأخطاء، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض الضريبة.

تقديم دليل إضافي من طرف دافع الضريبة: إذا قدم المكلف دلائل أو معلومات إضافية تدعم حقه في التخفيض، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في القضية وتخفيض الضريبة بناءً على الأدلة الجديدة.

تغيير التقديرات الضريبية: قد تكون التقديرات الأصلية التي أجرتها مديرية الضرائب مبالغ فيها، وبالتالي يمكن للطعن أن يؤدي إلى تعديل هذه التقديرات وتقليل الضريبة المستحقة.

التغييرات في التشريعات الضريبية: قد يؤدي تغيير في القوانين الضريبية أو في التفسيرات القضائية إلى إعادة النظر في حالات معينة وتخفيض الضريبة بناءً على التغييرات الجديدة.

وهذا حسب رأي المختصين يصنف على أن الخطر الجبائي نابع من المؤسسة الضريبية والقوانين والتشريعات ويؤكد الفرضية الثالثة وهي الأسباب الأخرى قاصدين الطرف الثاني في الجباية وهم مؤسسات وتشريعات التحصيل ، وعادة ما لا يمكن لموظفي مؤسسة ضريبية **الاعتراف** بذلك حتى في دراسة أكاديمية .

يكون التخفيض الجزئي حلا للمنازعات الجبائية: و يمكن أن يكون حلاً للمنازعات الجبائية عندما يكون هناك اعتراف من الطرفين بوجود بعض الأخطاء أو الاختلافات في التفسير أو التقديرات الضريبية، ولكن يتعذر تمامًا إلغاء الضريبة بالكامل.

قد تتمثل أسباب استخدام التخفيض الضريبي الجزئي فيما يلي:

تجنب التكاليف القضائية: يمكن أن تكون عمليات المحكمة والطعون القضائية مكلفة وتأخذ وقتًا طويلاً، لذا قد يختار الطرفان التوصل إلى اتفاق جزئي يقلل من التكاليف والجهد المطلوبين لإنهاء المنازعة.

التوافق والتسوية: يمكن أن يكون التخفيض الضريبي الجزئي جزءًا من صفقة تسوية تحقق توافقًا بين الطرفين، حيث يتفق المكلف على دفع مبلغ معين أقل مما كان مستعدًا لدفعه في حال استمرار المنازعة.

تقليل المخاطر: يمكن للطرفين استخدام التخفيض الضريبي الجزئي لتقليل المخاطر المرتبطة بالمنازعة، حيث يتم تقديم تنازلات من كلا الطرفين لتجنب المزيد من النزاع وعدم اليقين بشأن نتائج القضية.

الحفاظ على العلاقات الجيدة: قد يكون من المفضل للطرفين الحفاظ على علاقات جيدة، سواء كانت علاقات عمل أو علاقات مع المؤسسات الحكومية، ويمكن أن يساهم التوصل إلى تسوية جزئية في تحقيق هذا الهدف.

وهنا تكون الفرضيتين الأولى والثانية قد تحققتا من خلال دراسة الحالة لسنة 2022.

يكون الرفض والمتابعة القضائية : دليلا من وجهة نظر الادارة الضريبية على عدم علم المعني بالطعن بالقوانين الضريبية وربما لرفضة وعدمإمتثاله أو إفلاسه وكلها تذهب في إثبات الفرضية الثانية –عدم العلم بالقوانين الجبائية :

ويكون الرفض لعدة اسباب :

قوة القضية لجهة مؤسسة الضرائب: إذا رفضت السلطات الضريبية الطعن وقررت متابعة المكلف قضائيًا، فقد يعني ذلك أن لديها ثقة في قوة قضيتها وأنها ترغب في المضي قدمًا بها أمام المحكمة.

تعقيدات الموضوع: قد يعني رفض الطعن ومتابعة المسألة قضائيًا أن المسألة معقدة وتحتاج إلى فحص أعمق ومناقشة قانونية مفصلة، وهذا يتطلب وقتًا وجهدًا إضافيًا.

رغبة في تحقيق دخل إضافي للخزانة العامة: قد يكون لدى السلطات الضريبية مصلحة في جمع الضرائب بأسرع وقت ممكن، وبالتالي قد تختار متابعة المكلف قضائيًا لتحقيق هذا الهدف، خاصة إذا كانت تعتقد أن لديها فرصة جيدة في الفوز بالقضية.

الرغبة في التسوية الخارجية: قد يكون رفض الطعن خطوة استراتيجية لدفع المكلف نحو التسوية الخارجية، حيث يمكن أن تفضي عملية المحكمة المستمرة إلى تكاليف مالية وزمنية أكبر لكل من الطرفين، مما يحفزهما على التوصل إلى تسوية خارجية.

استمرار الرصد الضريبي: من الجدير بالذكر أن رفض الطعن ومتابعة المكلف قضائيًا لا يعني بالضرورة استسلام السلطات الضريبية، بل قد تستمر في مراقبة الوضع الضريبي للمكلف واتخاذ إجراءات إضافية في المستقبل إذا لزم الأمر.

الخلاصة

- **يعتبر عدم العلم بالقوانين الجبائية بالنسبة لدافعي الضرائب وأخطاء المؤسسات الضريبية وتغير وتعقيد وتجدد القوانين والتشريعات الضريبية على مستوى ولاية المسيلة المصدران الرئيسيان للخطر الجبائي .**
- **هناك مصادر اخرى منها التهرب الضريبي لكنها لا تظهر الا بعد انتهاء اجراءات التقاضي .**

حيث تبين العدالة اذا كان غير الممتثل متهربا أم لا واليكم مؤشرات التهرب الضريبي:

- ✓ **تباين كبير بين الإيرادات والثروة المعلنة والإيرادات والثروة الفعلية: عندما تكون الإيرادات أو الثروة التي يعلنها شخص ما أو شركة مختلفة بشكل كبير عما يبدو أنها في الواقع، فقد يشير ذلك إلى تهرب ضريبي.**
- ✓ **استخدام هياكل شركية معقدة أو معالجة غير عادلة للضرائب: قد تستخدم الشركات هياكل شركية معقدة أو تطبق معالجة غير عادلة للضرائب بهدف تقليل مسؤولياتها الضريبية بشكل غير مشروع.**
- ✓ **تغيير مفاجئ في السلوك الضريبي: عندما يلاحظ مراقبو الضرائب تغييرات مفاجئة في السلوك الضريبي لشخص ما أو شركة، قد يشير ذلك إلى محاولة لتجنب الضرائب.**
- ✓ **انحرافات كبيرة عن المعايير الضريبية المعتادة: إذا كانت التقارير المالية تظهر انحرافات كبيرة عن المعايير الضريبية المعتادة أو تبدو غير متناسبة مع حجم العمل الفعلي، فقد يكون هذا مؤشرًا على التهرب الضريبي.**
- ✓ **رفض التعاون مع السلطات الضريبية: عدم التعاون مع السلطات الضريبية أو عدم تقديم المعلومات المطلوبة قد يكون مؤشرًا على وجود شكوك حول الامتثال الضريبي.**
- ✓ **المشاركة في إعداد وثائق مزيفة أو تغييرها: عندما تُعد وثائق مزيفة أو يتم تغيير الوثائق لتمويه الحقيقة الضريبية، فهذا يعتبر مؤشرًا قويًا على التهرب الضريبي.**

التحصيل الضريبي: نسبته 82.3 % وهي نسبة جيدة تدل من جهة على فعالية النظام الضريبي ومن جهة أخرى فهي ليست النسبة المثلى 100% مما يعني حاجتنا المستمرة الى التحسين المستمر للنظم الجبائية وطرق التحصيل الجبائي وتوسيع معرفة المواطن بصفة عامة ودافع الضريبية بصفة خاصة بنظام الجباية كوضع تكوين قبلي لكل من يريد الحصول علىسجل تجاري .

أفاق الدراسة :

توجد العديد من الأفاق للدراسة الخاصة بموضوع الخطر الجبائي و أثره على التحصيل الجبائي . من بين الأفاق المحتملة التي يمكن استكشافها في هذا المجال :

1. **العوامل المؤثرة في الخطر الجبائي** : دراسة معمقة للعوامل المختلفة التي تؤثر على مستوى الخطر الجبائي ، مثل السياسات الضريبية ، والثقة في النظام الضريبي، و الفساد، و التكنولوجيا .
2. **تأثير الخطر الجبائي على سلوك المكلفين** : استكشاف كيفية تأثير مستوى الخطر الجبائي على سلوك المكلفين، بما في ذلك مدى التزامهم بالضرائب و مدى استعدادهم للتهرب الضريبي .
3. **تقييم الأدوات و السياسات للتحكم في الخطر الجبائي** : دراسة تقييمية للأدوات و السياسات التي يمكن استخدامها للتحكم في مستوى الخطر الجبائي و تحسين التحصيل الجبائي، مثل الرقابة و التشريعات الضريبية و التقنيات الحديثة .
4. **التأثيرات الاقتصادية و الاجتماعية للخطر الجبائي** : دراسة لتأثيرات الخطر الجبائي على الاقتصاد و المجتمع، بما في ذلك التأثير على النمو الاقتصادي و توزيع الثروة .
5. **التكنولوجيا و الابتكار في مكافحة الخطر الجبائي** : استكشاف كيفية استخدام التكنولوجيا و الابتكار في مكافحة الخطر الجبائي، مثل تحليل البيانات الضريبية و الذكاء الاصطناعي و التقنيات الاخرى .
6. **التحديات القانونية و التنظيمية** : دراسة التحديات القانونية و التنظيمية التي تواجه السلطات الضريبية في مواجهة الخطر الجبائي، و كيفية تحسين الإطار القانوني و التنظيمي لمكافحة هذا الخطر

الإقتراحات:اقتراحات موجهة لخدمة دافعي الضرائب

- ✓ **برامج تثقيفية وتدريبية**: تطوير برامج تثقيفية وتدريبية موجهة للمواطنين والشركات لتعريفهم بالقوانين الجبائية والتزاماتهم. يمكن تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تشمل شرحاً وافياً للقوانين الضريبية وكيفية التصرف والامتثال لها.

- ✓ **موارد متاحة عبر الإنترنت**: إنشاء موارد عبر الإنترنت مثل مواقع ومنصات تفاعلية تقدم معلومات مبسطة وسهلة الوصول حول الضرائب والالتزامات الضريبية. يمكن تضمين مواد تعليمية متنوعة مثل فيديوهات توضيحية وأسئلة وأجوبة شائعة.
- ✓ **خدمات استشارية ضريبية**: تقديم خدمات استشارية ضريبية متاحة للمواطنين والشركات للرد على استفساراتهم وتوجيههم بشأن الالتزام بالقوانين الضريبية. يمكن تقديم هذه الخدمات عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو الجلسات الشخصية.
- ✓ **تحسين توجيه الرسائل الضريبية**: ضرورة تبسيط وتوجيه الرسائل الضريبية بشكل يجعلها سهلة الفهم للجمهور المستهدف. يجب أن تكون الرسائل واضحة ومبسطة دون تعقيدات قانونية غير ضرورية.
- ✓ **عقوبات وحوافز**: فرض عقوبات على الأشخاص أو الشركات التي تتعمد تجاهل القوانين الضريبية وتهرب من الالتزام بها، بالإضافة إلى تقديم حوافز للالتزام بالقوانين الضريبية، مثل تخفيضات في الضرائب أو مكافآت للامتثال.
- ✓ **شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني**: التعاون مع الشركات والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية لتنظيم حملات توعية وتثقيف حول القوانين الجبائية وأهميتها.

تشريعات وقوانين أكثر وضوحاً وشفافية: العمل على تبسيط القوانين الجبائية وجعلها أكثر وضوحاً وشفافية لتسهيل فهمها والامتثال بها.

اقتراحات موجهة لتحسين عمل المؤسسات الجبائية وقوانينها الضريبية.

1. **تبسيط النظام الضريبي** :يجب أن تكون القوانين الضريبية واللوائح سهلة الفهم والتطبيق من قبل المكلفين.

   ينبغي تقليص التعقيدات والاستثناءات الزائدة في النظام الضريبي لتقليل الالتباس وزيادة الامتثال.

2. **تحسين التواصل والتوعية الضريبية** :يجب على المؤسسات الجبائية توفير موارد كافية للتواصل مع المكلفين وتوعيتهم بالالتزامات الضريبية. يمكن استخدام وسائل متعددة مثل الحملات الإعلامية والدورات التدريبية لتوفير المعلومات والتوجيه اللازم للمكلفين.
3. **اعتماد التقنية الحديثة** :يجب استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة العمل في المؤسسات الجبائية. يمكن استخدام أنظمة إلكترونية لتسهيل تقديم الإقرارات الضريبية ومعالجة المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة.
4. **تعزيز التعاون الدولي** :يجب على الدول التعاون مع بعضها البعض لمكافحة التهرب الضريبي وتبادل المعلومات الضريبية بين الجهات المختصة في الدول المختلفة.
5. **تشجيع الامتثال الضريبي** :ينبغي تقديم حوافز وتسهيلات للمكلفين الذين يلتزمون بالقوانين الضريبية بدقة، مثل تقديم تخفيضات ضريبية أو إجراءات بسيطة لتسديد الضرائب.
6. **تحسين الجودة والشفافية في الخدمات الجبائية** :يجب أن تكون الخدمات الجبائية متاحة بشكل عادل ومتساوٍ لجميع المكلفين، مع توفير معايير الجودة والشفافية في الخدمة وإجراءات الاستئناف في حال وجود خلافات.
7. **مكافحة الفساد والاحتيال الضريبي** :يجب اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد داخل المؤسسات الجبائية وتقديم العقوبات الرادعة للمتورطين في أنشطة الاحتيال الضريبي.
8. **تقييم ومراجعة مستمرة** :ينبغي مراجعة وتقييم أداء المؤسسات الجبائية بانتظام لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير مستمر.

المراجع

- يوسف مامش، ناصر دادي عدون، 2008، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، البنك الدولي، الاتجاهات في التنمية: نظرة عامة على عمليات تدقيق الضرائب العامة القائمة على المخاطر.
- (kpmg) شركة المحاسبة الدولية محدودة المسؤولية، إدارة المواطنة الضريبية استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر الضريبية.
- عبد الله الحرتسي حميد، 2012 تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي
- رواية، محمد، .البشري، عبد الكرمي، التوجهات الحديثة لإدارة المخاطر في الإدارة الضريبية.
- الياس بن ساسي –يوسف قريشي: "التسيير المالي الإدارة المالية".
- داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر.
- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة.

– ولهي بوعلام، نحو اطار مقترح لتفعيل اليات الرقابة الجبائية للحد من اثار الآزمة

– جمام محمود، الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية.

– فاروق سحنون ومحمد لعريبة، 2012 دور العصرنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة

– محمد ويدار، 1999، نظرية الضريبة والنظام الضريبي.

– قدي عبد المجيد، 2013 السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم .

- حامدعبدالمجيددراز ،المرسيالسيدحجازي2004،الماليةالعامة.
-حيمران،محمد،بورنيسة،عبدالنور ،تعقيداتالنظامالضريبيوأثرهاعلىالتهربالضريبي

- Abdul-F& McFie, J. B. (2020). Tax Complexity and Compliance Behaviour of Large and Medium Sized Business Tax Payers in Kenya. Review of Integrative Business and Economics Research.
- Kenya. Review of Integrative Business and Economics Research.
- JaquesDuhem,MichelJammes,(1986),AuditetGestionFiscaledeL'entreprise,edition EFE.PARIS.
- Audit fiscal. -Bushra Alaabadi, Risques fiscaux.audit Fiscal,master cours,8 decembre2014.

فهرس المحتويات

الفصل والمبحث	المحتوي	الصفحة
	شكر وعرفان	
	إهداء	
الفصل الأول التأصيل النظري للخطر الجبائي والتحصيل الجبائي	**الخطر الجبائي و التحصيل الجبائي- مقدمة**	
	مقدمة وطرح الإشكالية	I
	الدراسات السابقة	II
	المبحث الأول:ماهية الخطر الجبائي والتحصيل الجبائي	
	المطلب الأول : الخطر الجبائي	
	1. تعريف الخطر الجبائي	01
	2. أشكال الخطر الجبائي	01
	المطلب الثاني : التحصيل الجبائي	
	1. تعريف التحصيل الجبائي	02
	2. الهيئة المسؤولة عن تحصيل الضرائب في الجزائر	02
	المطلب الثالث : العلاقة بين الخطر الجبائي و التحصيل الجبائي	
	1. الخطر الجبائي و مستوى الامتثال الضريبي	03
	2. الخطر الجبائي و ثقة المكلفين في النظام الضريبي	03
	3. جهود مواجهة الخطر الجبائي و أثرها على التحصيل الجبائي	
	المبحث الثاني:مصادر الخطر الجبائي.	04
	مصادر متعلقة بالمؤسسات و والأشخاص دافعي الضرائب	05
	مصادر متعلقة بالمشرعين ومؤسسات التحصيل الضريبي	06
	المبحث الثالث:أثر الخطر الجبائي على التحصيل الجبائي	
	آثار متعلقة بمصادر بالخطر الضريبي الناشئة عن مؤسسات التشريع والتحصيل (الدولة).	15-09

	آثار متعلقة بمصادر الخطر الضريبي الناشئة عن المؤسسات والاشخاص دافعي الضريبية	23-16
الفصل الثاني	تقديم المؤسسة محل دراسة الحالة	34-24
دراسةحالةمديريةالضرائببالمسيلة	المرحلة الأولى- جمع وتنظيم المعطيات.	31-35
	المرحلة الثانية- تبويب وتفسير المعطيات. (التحليل الكمي والوصفي)	43-32
	الإقتراحات	45-43
المراجع		46
الفهرس		47

فهرس الجداول :

الجداول	الصفحة
الجدول1: تصنيف الخاضعين للضريبة حسب نوع الضريبة	34
الجدول2: الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2021..	35
الجدول3: الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2022.	37
الجدول4: الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2023 .	38

فهرس الأشكال :

الشكل	الصفحة
الشكل1 : تصنيف الخاضعين للضريبة حسب نوع الضريبة	35
الشكل2: الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات –قسم الطعون-2021	36
الشكل3: : الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2022.	37
الشكل 4 الملفات المحالة إلى المديرية الفرعية للمنازعات بعد طعن أصحابها على مستوى مكتب الطعون وكذا الملفات قيد المتابعة القضائية 2023 .	39